القنانة في روسيا خلال حكم قياصرة آل رومانوف الأوائل ١٦١٣- ١٦٨٢

أ.م.د. عمار خالد رمضان الربيعي
جامعة البصرة / كلية الآداب/ قسم التاريخ
Ammar.khalid@uobasrah.adu.iq

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور المحوري للدولة في توطيد وتأسيس نظام القنانة (عبودية الارض) krepostnoe pravo في روسيا في عهد قياصرة أسرة آل رومانوف الاوائل (١٦١٣– ١٦٨٢), خلال توسع دولة روسيا الموسكوفية, في القرن السادس عشر, ولاحقا ظهورها كقوة أوروبية كبرى في القرن السابع عشر, واتساع نمط الاقتصاد الاقطاعي. حيث تم تعزيز هذه المحاولات من قبل الدولة من خلال سلسلة من المراسيم, التي بلغت أوجها في في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٦٤٩, بالخطوة الحاسمة من جانب الدولة الروسية لاضفاء الطابع المؤسساتي على إخضاع الفلاحين لأسيادهم, بموجب مجموعة جديدة من القوانين, التي عرفت بـ (قانون المجمع) أو (Sobornoe Ulozhenie) التي قيدت بشدة تنقل الفلاحين وأضفت الطابع الرسمي على الحقوق القانونية للنبلاء المالكين للاقنان. والظروف التي ساهمت في فرض سيطرة قسرية متزايدة على حركتهم, ودور الدولة المركزي في هذه العملية .

الكلمات المفتاحية: (القنانة، حكم القياصرة، آل رومانوف الاوائل).

Abstract:

This research aims to study the pivotal role of the state in consolidating and establishing the system of serfdom (krepostnoe pravo) in Russia during the reign of the tsars of the early Romanov family (1613-1682), during the expansion of the Moscow state, in the sixteenth century, and later its emergence as a major European power In the seventeenth century, the expansion of the feudal pattern of economy. These attempts by the state were reinforced by a series of decrees, which culminated on January 29, 1649, with the decisive step on the part of the Russian state to institutionalize the subordination of the peasantry to their masters, under a new set of laws, known as (the Law of complex) or (Sobornoe Ulozhenie) which severely restricted the movement of peasants and formalized the legal rights of serf-owning nobles. and the circumstances that contributed to imposing increasingly coercive control over their movement, and the central role of the state in this process.

Keywords: (serfdom, the rule of the tsars, the early Romanovs).

- **مقدمة**

كانت الزراعة المصدر الرئيسي لكسب الرزق لمعظم سكان السهوب التي استعمرتها قبائل السلاف الشرقيون في الجزء الأوروبي الشرقي من السهل الأوراسي, قبل وأثناء تشكل الدولة الروسية القديمة ومركزها مدينة كييف في القرن التاسع الميلادي، وكذلك بعدها.

وبسبب استمرار استيلاء العائلات الأكثر قوة على المزيد من الأراضي, خسر الفلاحون الأضعف ما كان في الأصل بحوزتهم ووقعوا في التبعية الاقتصادية, وبمرور الوقت تطورت العلاقات الاقطاعية في روسيا, وصارت البلاد كلها عبارة عن ضياع وقرى تابعه للمؤسسات الكنسية، إلى جانب المؤسسات الأميرية للاقطاعيين من الامراء والنبلاء (البويار), الذين تركزت في أيديهم حيازات كبيرة من الأراضي. وبطبيعة الحال تطلب نمو العقارات الكبيرة قوة عمل متزايدة, وعلى هذا الاساس استمر أستغلال العبودية للقيام بهذا الدور، لكن الصعوبات الاقتصادية دفعت أيضا العناصر الأفقر من سكان الريف إلى التبعية الاقتصادية. وبمرور الوقت توسعت العلاقات الإقطاعية في مرحلة الانحلال والتفكك السياسي في تاريخ الدولة الروسية القديمة, التي امتدت من القرن الثاني عشر حتى القرن الخامس عشر, وذلك نتيجة للعزلة الاقتصادية بين مختلف الاراضي, تلك العزلة التي كان يفرضها نمط الاقتصاد الاقطاعي. وكان استياء الفلاحين واحتجاجاتهم المفتوحة على سلب اراضيهم سمة مميزة في التاريخ الروسي.

ومع انه لم تكن هناك قيود قانونية على التنقل الجغرافي أو الاجتماعي للفلاحين من سكان دوقية موسكو في العصور الوسطى, غير ان هذا الوضع اخذ يتغير تدريجياً في منتصف القرن الخامس عشر, وذلك نتيجة لاضطراب العمل الناجم عن الحرب الأهلية في موسكو بين عامي ١٤٢٥ و ١٤٥٣, التي تسببت في حدوث فوضى, أدت الى هجرة الفلاحين بحثاً عن الأمان. ونتيجة لذلك، بدأت الدولة الروسية بتقييد حركة الفلاحين الملزمين, وعلى اثر ذلك بدأت عبودية الارض (القنانة) بالظهور في روسيا بالقرنين الخامس عشر والسادس عشر، عندما بدأ تقييد حق تنقل الفلاحين من إقطاعية إلى أخرى. وكان الدافع الاساسي من ورائه هو تأمين التبعية المتبادلة بين الحكومة وطبقة الخدمة

المتوسطة. لذلك، تم تكليف الفلاحين بإعالة النبلاء وملاك الأراضي الذين يؤدون الخدمة العسكرية. في الوقت نفسه، تم فرض متطلبات معينة على ملاك الأراضي, الذين كان عليهم حماية الفلاحين ومساعدتهم في أعوام المجاعة وأداء الوظائف القضائية. وهذا العقد الاجتماعي كان مقبولاً، إلى حد ما، من الدولة، وملاك الأراضي، وحتى الفلاحين، ولكن بمرور الوقت، بالطبع، بدأ يفقد أهميته نتيجة الحروب والازمات.

وعلى اثر ذلك, جاءت الخطوة الحاسمة من جانب الدولة الروسية لاضفاء الطابع المؤسساتي على إخضاع الفلاحين لأسيادهم, في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٦٤٩, بموجب مجموعة جديدة من القوانين, التي عرفت بـ (قانون المجمع) أو (آلوزيني/آلوجيني). ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى دراسة الدور المحوري للدولة في توطيد وترسيخ نظام القنانة في روسيا في عهد قياصرة أسرة آل رومانوف الاوائل.

- **نشوء وتطور القنانة في روسيا قبل حكم آل رومانوف:**

لم تكن هناك قيود قانونية على التنقل الجغرافي أو الاجتماعي للفلاحين من سكان دوقية موسكو في العصور الوسطى. ومع ذلك، بدأ هذا الوضع يتغير تدريجياً في منتصف القرن الخامس عشر, وذلك نتيجة لاضطراب العمل الناجم عن الحرب الاهلية في عهد فاسيلي الثاني Vasilii II (١٤٢٥– ١٤٦٢) بشكل أساسي[١]. وعلى هذا الاساس, بدأت عبودية الارض (القنانة) Serfdom , من وجهة نظر المؤرخ ريتشارد هيلي, نتيجة للحرب الأهلية في موسكو بين عامي ١٤٢٥ و ١٤٥٣, والتي تسببت في حدوث فوضى. حيث قامت الجيوش المتنافسة بنهب الأرض مما تسبب في هجرة الفلاحين بشكل متكرر أكثر من المعتاد بحثاً عن الأمن. ونتيجة لذلك، طلبت الأديرة المختارة من "الحكومة" إصدار مواثيق لهم تمنع الفلاحين المدينين من التنقل في أي وقت من السنة باستثناء يوم القديس جورج في الخريف St. George’s Day (Iur’ev den 'osennii) الذي يصادف السادس والعشرين من تشرين الثاني (٢٦ نوفمبر) من كل عام[٢].

وفي خلال المدة (١٤٥٥– ١٤٦٢)، طبقت على نطاق واسع الأحكام المخصصة أصلاً للفلاحين في الأديرة، والتي تتمثل في الحد من تنقلهم[٣]. ومع أن عدد الأديرة

والفلاحين المدينين كان قليلًا، الا إن أعطاء الحكومة الحق في التحكم في حركة العمال الفلاحين كانت سابقة قد تم وضعها في الربع الثالث من القرن الخامس عشر(٤).

وعندما أصبح إيفان الثالث (Ivan III) أميراً كبيراً لموسكو عام ١٤٦٢ وأستمر حكمه حتى عام ١٥٠٥، وهو عهد أصبح نقطة تحول في التاريخ الروسي. حيث تم توحيد الامارات والاراضي الاقطاعية حول موسكو, في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر, واخذت تتكون ملامح الدولة الروسية المركزية الموحدة, وأصبحت روسيا واحدة من أكبر وأقوى دول أوروبا, فأزدادت أهميتها الدولية, خلال هذه الحقبة، وانتهى الانقسام الروسي الذي دام قروناً. حيث ضم إيفان الثالث معظم الإمارات الروسية الأخرى، مما أدى إلى مضاعفة أراضي موسكو أربع مرات. وعمل بلا هوادة من أجل زيادة سلطاته كأمير كبير في ملكياته على حساب الأمراء الآخرين والعائلات النبيلة. فتعززت سلطة الامير الكبير بظهور الدولة الموحدة, وصار ايفان الثالث يسمي نفسه في الوثائق الرسمية (Czar) والتي تعني الامبراطور أو القيصر (Caesar), مما يعني توظيف مصطلحات رومانية وبيزنطية في مشروع بناء الحكم المطلق في روسيا. كما استخدم الكلمة الروسية التي تعني "مستبد" autocrat. وفي عام ١٤٩٣, اضاف لقب " ملك عموم روسيا" Sovereign of All Russia. ولنجاحه في تعزيز وحدة روسيا، حصل إيفان الثالث على لقب غير رسمي هو "موحد الأراضي الروسية" gatherer of the Russian lands(٥).

ومع اتساع نمط الاقتصاد الاقطاعي أستمرت عملية استعباد الفلاحين. وتبدل طابع سلطة الامير الكبير, فتحولت روسيا الى ملكية أقطاعية ذات حكم مطلق(٦). أستندت سلطة الامير الكبير على جهاز الادارة المركزية والمحلية المتشعب, وعلى جيش مركزي قوي. ولكن كان العائق الرئيسي لبناء نظام حكم مطلق في موسكو هو طبقة ملاك الأراضي، (البويار). وكان أحد مصادر مكانتهم وسلطتهم هو الحق في امتلاك العقارات الموروثة من جهة الاب – والتي كانت تسمى (فوتشينا) votchina(٧), دون أي التزامات تجاه الأمير الكبير. فضلاً عن ذلك، استمر البويار في الاجتماع في مجلس يسمى (دوما البويار). وعلى الرغم من أن الدوما كان يفتقر إلى صلاحيات محددة، إلا أنه بحكم التقاليد

كان بمثابة كاسر لسلطة الأمير الكبير. ولذلك لم يهاجم إيفان الثالث مباشرة القوى الاقتصادية والسياسية للبويار؛ وبدلاً من ذلك، أسس طبقة نبلاء جديدة من فئة الضباط من خلال منح العقارات التي أصبحت تعرف باسم (بومستي) pomestya[٨], على أساس مشروط، في المقام الأول مقابل الخدمة العسكرية. وغالباً ما جاءت الأرض لهذا الغرض من الأقاليم المحتلة حديثاً[٩].

فمنذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر تقريباً، انخرطت روسيا في حروب طويلة وصعبة ضد جيرانها الغربيين والجنوبين, مما تطلب قوات كبيرة. وجدت الدولة أنه من المستحيل دعمها من عائدات الضرائب وحدها, ومن هنا بدأت الحكومة في تخصيص الأراضي (بومستي) للخدم المتوسطين، الذين كان من المتوقع أن يستخدموا عمالة الفلاحين بشكل مباشر أو عن طريق المدفوعات العينية أو النقدية لصيانتهم وأسلحتهم. في مقابل ذلك، منح الخادم الفلاحين, الذين لازالوا أحراراً, قرضاً وسمح لهم بالعمل في أرضه أو جزء منها لحسابهم[١٠]. ومع ذلك نشأت هناك طبقة من ملاك العقارات متميزة عن طبقة العقارات الموروثة (الفوتشيني)، أو أصحاب العقارات الموروثة[١١]. وفي ذلك الحين تكون شكلان أساسيان من اشكال الملكية الاقطاعية للارض: "العقار الموروث" و"العقار الموهوب"[١٢].

حققت هذه الاستراتيجية عدة أهداف, منها: بناء جيش مركزي جديد لدعم سياسته الخارجية الطموحة. اذ على ما يبدو, أن النظام القديم المتمثل في الاعتماد على القوات الشخصية من بلاطه والمساعدة من الأمراء والبويار في أوقات الأزمات لم يعد كافياً؛ توزيعه العقار الموهوب (بومستي) في مقابل الخدمة العسكرية على الضباط الذين سيشكلون نواة الجيش الجديد أعفاه من عبء الدفع لهم من خزينة الدولة، حيث تم تعويض هؤلاء الضباط عن طريق إيراد عقاراتهم الجديدة. في الوقت نفسه، أنشأ نظام العقار الموروث (بومستي) طبقة جديدة من النبلاء لموازنة البويار الاصليين. كما عزز ضم إيفان الثالث للإمارات المتنافسة هذا الجهد. فقام بترحيل الآف البويار من تلك الأراضي، مع إعطاء ممتلكاتهم لنبلاء الخدمة المتوسطين (بومستي) المعينين حديثاً، والذين كان ولائهم لموسكو وإيفان الثالث، بينما أعاد توطين البويار المرحلين في عقارات جديدة مع نظام

حيازة للارض بشروط العقار الموهوب. في هذه الأثناء، فعل إيفان الثالث ما في وسعه لتقويض سلطة البويار الذين بقوا في عقاراتهم الموروثة (فوتشينا)، وذلك بشكل أساسي من خلال سن التشريعات القانونية التي قضت بشكل متزايد على التمييز بين شكلي الحيازة، لغير صالح العقار الموروث (فوتشينا)[١٣]. ومُنح الرهبان في عام ١٤٧٨، امتياز الاحتفاظ بفلاحيهم، حيث سهّل ذلك تحصيل الضرائب[١٤]. ومع ذلك، كان النظام يعمل بشكل سيئ إلى حد ما، بسبب نقص العمالة[١٥]. لذلك يمكن اعتبار نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر بإنها من المراحل الانتقالية في تاريخ القنانة في روسيا.

اذ بحلول هذا الوقت، كانت دوقية موسكو الكبرى، بعد أن تخلصت من تبعية القبيلة الذهبية في عام ١٤٨٠ وأخضعت المنافسين الرئيسيين لها في الماضي (نوفغورود عام ١٤٧٨ وتفير عام ١٤٨٥)، أخذت تدريجياً تظهر ملامح المملكة الروسية المستقبلية. والتغييرات التي حدثت، بدرجة أكبر أو أقل، أثرت على جميع أسس الحياة في الدولة: السياسة الخارجية، السياسية الداخلية، الاجتماعية – الاقتصادية، وحتى الروحية[١٦]. ففي عام ١٤٩٧, على سبيل المثال لا الحصر, تم وضع أول مدونة قانونية لعموم روسيا تسمى النظام القضائي (سوديبنيك) Sudebnik, لتوحيد جميع اجراءات المحاكم في جميع انحاء المملكة, وتضمنت أحكام جديرة بالملاحظة, مثل المادة التي نصت على عقوبة الإعدام في حالة التمرد والفتنة. وكانت هذه عقوبة أقسى مما تم تحديده في "روسكايا برافدا" السابقة – على الرغم من أن أمراء موسكو في القرنين الرابع عشر والخامس عشر قد استخدموا عقوبة الإعدام ضد الأشخاص الذين اعتبروهم خونة – وغيرها من الأحكام القاسية ضد الأشخاص ذوي الرتب الأميرية, مما يوضح القوة والسلطة المتنامية لأمير موسكو الكبير[١٧]. ففي روسيا، على عكس معظم دول أوروبا الغربية، لم يُنظر إلى الأمير الكبير أو القيصر على أنه ببساطة أقوى عضو في الطبقة النبيلة، ولكن كان يُنظر إليه على أنه فوق كل الطبقات، بما في ذلك النبلاء. لذلك لم تنظر الطبقات الدنيا في كثير من الأحيان إلى الأمير الكبير أو القيصر لحمايتها من النبلاء، وكثيراً ما تدخلت لترقيته إلى السلطة أو لحمايته من محاولات الانقلاب من قبل النبلاء. وفي الواقع، عندما سُمح للقياصرة بالحكم بسلطة استبدادية حقيقية، كانوا أفضل بكثير للفلاحين من النبلاء، وأصدروا قوانين تجاوزت

الممارسات الأوروبية المعاصرة في إنسانيتهم. اذ كانت مدونة القانون الروسية العامة (سوديبنيك)، التي أصدرها ايفان الثالث في عام ١٤٩٧, تحتوي على بنود عن الارقاء[١٨], وأخرى تمنع الحكومة من اعتقال أي رجل دون تقديمه إلى ممثلي الادارة المحلية, وإلا فإن الأخيرة بناءً على طلب من الأقارب يمكن أن تطلق سراح الرجل المعتقل وتفرض على ممثل الإدارة غرامة مقابل "العار" الذي لحق به. لكن ضمانات الأمن الشخصي والممتلكات لم تقتصر على قانون أمر الإحضار, بل تضمن "الحق القديم للمحكومين في تقديم شكوى إلى أعلى سلطة ضد الأعمال الخارجة عن القانون للحكام الخاضعين" لسلطة الامير الكبير[١٩]. تمت الإشارة إلى الظهور المتأخر نسبياً لمصطلح (كريستيانين) – krest'ianin khristiane في نهاية القرن الرابع عشر، باعتباره التسمية الأكثر عمومية لـ "الفلاحين" في المناطق الريفية في روسيا في عهد روسيا كييف. فقد كان من آثار استعمار الجزء الشرقي من المدن القديمة في أعالي الفولغا ومنطقة أوكا أن روابط الدم، التي كانت عاملاً بارزًا في الماضي في ترسيخ المجتمعات الريفية، لم تعد موجودة في مجتمعات الفلاحين الجديدة في الشمال الشرقي الروسي. وبالتالي قد يكون هذا الامر قد انعكس في ظهور تسمية عامة جديدة للسكان الفلاحين وهي (كريستيانين)، تمييزاً عن الصيادين الوثنيين الأصليين وصيادين الاسماك، لتحل محل (ليودي) السابق وكذلك (سيمرد)[٢٠]. وزاد أستخدامها خلال القرن الخامس عشر، غير ان الإشارة الرئيسية للفلاحين الخاضعين لمالك أرض خاص (sel'skie krest'iane) وردت في أحد أهم أحكام قانون إيفان الثالث لعام ١٤٩٧، وهي المادة (٥٧) "حول وقت ترك الفلاحين" (Okhristianskom otkaze). التي حددت حق انتقال الفلاحين من مالك عقاري الى اخر، أي مغادرة قريتهم أو منطقتهم (فولوست) volost، مرة واحدة في السنة، بمدة زمنية معينة تبدأ قبل أسبوع من حصاد الخريف في يوم عيد القديس جورج، في السادس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر), وتنتهي بالأسبوع الذي يليه. وفي ما عدا ذلك الموعد لم يكن بإمكانهم المغادرة، لتوظيف أنفسهم في مكان آخر[٢١]. ومع ذلك، فإن إدخال قيود عيد القديس جورج على تنقل الفلاحين لم يحدث فرقاً كبيراً لأن عيد القديس جورج كان قد تزامن مع نهاية السنة الزراعية في التقاليد السلافية الشرقية الوثنية عندما كان الفلاحون يميلون إلى التنقل في كل الاحوال[٢٢].

أما شروط الانتقال فكانت تجعل الفلاح مع عائلته في الواقع تابعاً للاقطاعي. اذ كان الفلاحون مجبرين على دفع أجور مقابل اقامتهم على ارض مالك الارض عن استخدام الفلاح (الدار والمرافق الاخرى) مبلغ وقدره (روبل واحد)، إذا كانوا قد عاشوا هناك لمدة أربعة أعوام أو أكثر، ومعدل أقل للإقامات الأقصر. وبما أن الفلاح كان يغادر عادة للعمل لدى مالك أرض آخر، فلا يمكن للفلاح الفقير المغادرة إلا إذا كان لدى المالك الجديد استعداد لدفع هذا التعويض (pozhiloe), وفضلاً عن ذلك, كان على الفلاح قبل ان يغادر سيده ان يجمع له المحصول ويدفع الاوبروك[٢٣]. وبذلك زادت الدولة من تبعية الفلاح للاقطاعي, ومنحت وضع القنانة لفلاحي روسيا صفة حقوقية, شرعية.

غالباً ما لم تكن منح الأراضي التي قدمها أمراء موسكو مجانية، وعندما لم يكن لدى الأمراء أي وسيلة أخرى لدفع المال للنبلاء مقابل خدماتهم، وهبوا لهم الأراضي، ومع هذه الأراضي الفلاحون الذين عاشوا عليها وزرعوها. وبالتالي، تم نقل السلطة من الحكومة إلى المالك – الذي أصبح مستبداً للغاية. وبعدما أصبح سادة الاراضي الممنوحة مالكين، أنصب اهتمامهم على منع العبيد من الانتقال، لأنه عندما يغادر الفلاحون القصور للعثور على مكان أفضل وأكثر ثراءً، سيكون هناك في بعض الأحيان عدداً قليل جداً من الفلاحين لرعاية العقارات الكبيرة. وبطبيعة الحال, كان الفلاحون يفضلون الذهاب إلى الأجزاء الأكثر ثراءً من روسيا، مما ترك الأجزاء غير المواتية بدون أيدي عاملة. وعليه، فإن أصحاب العقارات في تلك المناطق كانوا باستمرار في حاجة إلى أيدي عاملة. ولذلك بذل نبلاء الخدمة المتوسطة الاقطاعيين قصارى جهدهم لإضفاء الشرعية على تقييد حركة الأقنان، لأنهم كانوا الجنود الذين كان على الفلاحين دعمهم؛ وفي الوقت نفسه, ضمان عدم مغادرة الفلاحين لاراضيهم أثناء غيابهم عند ذهابهم إلى الحرب. لذلك، تم تقييد حركة جميع الفلاحين, بعد فترة وجيزة من إدخال نظام (بومستي) من قبل إيفان الثالث. وتم تضمين ذلك في بند قانوني رسمي خاص بهذا الشأن بموجب مدونة قانون (سوديبنيك) لعام ١٤٩٧, كما مر ذكره[٢٤]. ولذلك, في بعض الأحيان، لجيء أصحاب العقارات الى "اسكارهم" في ذلك اليوم، لمنعهم من المغادرة، ومن ثم كان ذلك يضطرهم إلى البقاء لمدة عام آخر[٢٥].

ليس هذا وحسب, بل ان شروط الانتقال كانت أيضا تعيق انتقال الفلاحين وتجعل الفلاح وعائلته تابعاً للاقطاعي. اذ كان عليهم, قبل المغادرة, جمع المحصول للسيد, وأيضا دفع تكاليف الاقامة في ارض السيد صاحب العقار، والتي كانت في جميع الحالات تقريباً التزاماً صعب الوفاء به. وفي كثير من الأحيان كان الفلاح يقترض المال من المالك بشرط أداء عمل معين طالما ظل الدين غير مدفوع. ولكن في أغلب الأحيان، لم يكن الفلاح قادراً على ادخار مبلغ مساوٍ لديونه، وبالتالي كان عليه أن يعمل مع المالك مدى الحياة. وبالتالي كان التحرر من الدين يمثل عقبة كبيرة أمام المغادرة أو الانتقال, لان ذلك لم يكن بمستطاع أغلبية الفلاحين[٢٦]. عزز هذا بشكل مباشر مصالح نبلاء إيفان الثالث "المدللون"، الذين يمكنهم الخدمة في جيش إيفان وخوض حروبه فقط إذا كان بإمكانهم الاعتماد على العمال الفلاحين الملزمين في زراعة عقاراتهم, من جهة. وساعدت ضرورة أخضاع الفلاحين الجاري استعبادهم وتركيز جميع قوى الدولة على التصدي للخطر الخارجي وتعزيز سلطة أمير موسكو الكبير, من جهة أخرى[٢٧]. كان لإنشاء دولة موحدة تأثير كبير على تنمية الاقتصاد والنظام الاجتماعي للبلاد. فقد تغيرت على اثره طبيعة حيازة الأمراء للأراضي بعد تفتيت العقارات الإقطاعية الكبيرة القديمة، وانتقال جزء من النبلاء الإقطاعيين إلى أماكن جديدة, فيما بعد، وبدأ هؤلاء المهاجرون الإقطاعيون يُطلق عليهم "ملاك الأراضي"، وممتلكاتهم "عقارات"[٢٨].

وهكذا تطور النظام السياسي للدولة الروسية في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر نحو مزيداً من المركزية. وكانت روسيا, في القرن السادس عشر, من نواح كثيرة دولة أقل حرية مما كانت عليه في القرنين الحادي عشر أو الرابع عشر. وكان السبب يكمن, من وجهة نظر المؤرخ فلاديمير موس, في المهمة التي فرضتها "العناية الإلهية" على روسيا للدفاع عن آخر بؤرة مستقلة للأرثوذكسية في العالم، والتي تطلبت، في ضوء التهديد الذي كانت تشكله كاثوليكية الإصلاح المضاد، مركزية وعسكرة متزايدة للمجتمع، وعلى هذا الاساس كانت "التضحيات الكبيرة" مطلوبة من جميع طبقات وفئات المجتمع[٢٩].

ومع تشكل جهاز الدولة المركزية في القرن السادس عشر تكون نظام الضرائب والالتزامات الحكومية العامة التي وقع ثقلها الاكبر على كاهل الفلاحين. حيث ارتفعت الضرائب بشكل حاد في القرن السادس عشر، قبل أن تبدأ بانخفاض مطرد في مواجهة الضائقة الاقتصادية. ففي عام ١٥٥٠, وبناءاً على قرار (مجمع الاقاليم – الارض) zemsky sobor[٣٠], وضع ايفان الرابع الملقب بالـ (الرهيب) (١٥٣٣– ١٥٨٤) IVAN IV – The terrible مجموعة قوانين جديدة ضاعفت مقادير اجور الاقامة التي كانت تؤخذ من الفلاحين عند مغادرتهم سيدهم, وبهذا الشكل شددت هذه القوانين تبعية الفلاحين للملاكين العقاريين من أصحاب العقارات الموهوبة – البومستي. في نفس الوقت, تم تصميم قانون إيفان الجديد لعام ١٥٥٠، أيضاً لتحسين كفاءة الحكومة في مجالات مثل الإجراءات القضائية وتحصيل الضرائب[٣١]. ولما كانت الأرض التي لا يوجد فيها ايادي عاملة تعمل بها تقل قيمتها، لذلك في قانونه لعام ١٥٥٠ شدد إيفان الرابع القيود على حركة الفلاحين التي فرضها جده قبل ثلاثة وخمسون عاماً. هذه الأعباء وأعباء أخرى، خاصة الضرائب المرتفعة ومتطلبات الخدمة العسكرية، تسببت في تجاهل العديد من الفلاحين للقانون، والهرب تجاه الشرق والجنوب، خاصة, حيث فتحت غزوات إيفان الرابع في منتصف خمسينيات القرن السادس عشر أراضٍ جديدة[٣٢]. وفي عام ١٥٥٦, أصدر إيفان الرابع مرسوماً ينظم حقوق الملكية والالتزامات العسكرية لأصحاب العقارات الموهوبة. فحصلوا على حقوق وراثية كاملة في ممتلكاتهم، ولكن في نفس الوقت أصبحت التزاماتهم العسكرية دائمة[٣٣].

وفي ستينيات وسبعينيات القرن السادس عشر، عانى الشمال الغربي ووسط البلاد من اضطرابات كبيرة نتيجة: أعوام (الأوبريتشنينا)[٣٤] oprichnina (١٥٦٥– ١٥٧٢)؛ والحرب الليفونية (١٥٥٨– ١٥٨٣) والكوارث الطبيعية التي شملت انتشار الطاعون وتلف المحصول والمجاعة. ولقد حاول الملاك الصغار التغلب على هذه الظروف من خلال زيادة الضغط على فلاحيهم للحصول على دخل أكبر، بينما استدرج أصحاب الأراضي الأكبر حجماً الفلاحين إلى أراضيهم بقروض وإعفاءات ضريبية. كما بدأوا في توحيد ممتلكاتهم واستيفاء خدمات العمل (السخرة)، يومين إلى ثلاثة أيام في الأسبوع[٣٥].

تطورت المنافسة الشديدة بين مالكي الأراضي، وتغلب على الخدم ملاك كالكتبة ورجال دين. وأصبحت الأمور صعبة على الخدم, على وجه الخصوص, بعد منتصف القرن السادس عشر, وذلك عندما أصبحت المناطق الوسطى من الدولة خالية من السكان بسبب هجرة الفلاحين إلى المناطق المحتلة حديثاً في الشرق والجنوب الشرقي من البلاد. وتحت ضغط طبقة الخدمة المتوسطة ولأسباب أخرى معينة، قيدت الحكومة تدريجياً حرية الفلاحين "المدينين"، في الانتقال بالفعل لصالح ملاك أراضيهم[٣٦]. لذلك, في وقت لاحق من حكمه، وبعد أن تسبب في اضطراب كامل في حياة البلاد، وبسبب عدم وجود طريقة أخرى لدعم سلاح الفرسان (الأوبريتشنينا)؛ وعدم الرغبة في تحويل الحيازات الملكية المميزة إلى طبقة الخدمة المتوسطة (الدوفريان)، سعت الدولة لتأمين العمالة الفلاحية لأصحاب العقارات الموهوبة, من خلال زيادة سيطرة الملاك على الفلاحين بشكل أوثق. فقام بعد تأسيس الأوبريتشنينا في عام ١٥٦٥، بتغيير "ميثاق الطاعة" وأضاف بنداً ينص على وجوب طاعة الفلاحين لمالك الأرض, فأخذ الفرسان هذا كترخيص لزيادة الإيجار. وأسقط الضرائب عن أراضي الملاك ونقل العبء إلى اراضي الفلاحين[٣٧]. لكن الاهم, من كل ذلك, بالنسبة للملاكين العقاريين كان تقييد حق الفلاحين في التنقل والهجرة. فعلى الرغم من أن الفلاحين قبل أواخر القرن السادس عشر كانوا يعملون في حقول الملاك أو يدفعون لهم اجراً مقابل الأرض التي أستخدموها، إلا أنهم في نفس الوقت كانوا يتمتعون بحرية كبيرة في التنقل وكان بإمكانهم بشكل عام العيش كما يحلو لهم[٣٨]. ففي مقابل الخدمة – العسكرية أو غير ذلك – منح القياصرة وغيرهم من النبلاء أصحاب المراتب الأعلى الأرض لخدمهم المفضلين. سعى الخدم من جانبهم أن يعيشوا من الإيجارات, بشكل أو بآخر, التي سيتم تحصيلها من عقاراتهم. لكن هذه العقارات لم تدر قدراً كبيراً من العوائد لان الأرض في روسيا كانت أوفر بما يكفي قياساً للعمالة. أي إن "عامل الإنتاج" النادر لم يكن الأرض بل العمل. ومن ثم فإن ملكية الفلاحين وليس الأرض هي التي يمكن أن تدر دخلاً للخدم أو لأي طبقة غير عاملة من ملاك الأراضي[٣٩]. وعليه فإن جعل هذه المنح منتجة تطلب توفير قوى عاملة، لكن تنقل الفلاحين جعل من الصعب بمكان ضمان القوة العاملة. وهكذا، بدأت سلسلة من المراسيم في تقيد تنقل الفلاحين, الذين كانوا يقيمون في مثل هذه

العقارات، تباعاً بينما تجعل جوانب أخرى من حياتهم تخضع بشكل متزايد لسيطرة طبقة الخدم المتوسطين (البوميشيكي) pomeshchiki – الملاك الإقطاعيين في روسيا من أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن العشرين – فتم إلغاء حق الفلاحين في الحركة، وهو المتغير الحاسم، بموجب المراسيم الصادرة في ثمانينيات وتسعينيات القرن السادس عشر, التي ربطتهم بمكان إقامتهم وجعلتهم في الممارسة العملية أقنان (عبيد مرتبطين بالأرض – glebae adscripti)[٤٠].

وكان التطور الرئيسي في هذا الصدد هو الأزمة الاقتصادية التي حدثت في النصف الثاني من القرن السادس عشر بسبب الحرب الليفونية والأوبريتشنينا، كما اسلفنا, وكلاهما أدى إلى هجرات سكانية كبيرة. ورداً على ذلك، يبدو أن الحكومة قد الغت "مؤقتًا" حق الانتقال في يوم القديس جورج، على أساس سنوي, بدءاً من عام ١٥٨٠–١٥٨١. وحظر القانون على بعض الفلاحين تغيير ملاكهم، وتم تطبيق القيد على الأماكن التي كانت تحتوي خرائط مساحية كاملة في سجلات الاراضي, والتي أصبحت تُعرف بأسم (أعوام الحرام) "forbidden years"[٤١].

أما الخطوة التالية, فقام بها شقيق زوجة القيصر والوصي على العرش بوريس غودونوف Boris Godunov (١٤٨٤– ١٤٩٨)، في محاولة منه على ما يبدو للحصول على دعم طبقة الخدمة المتوسطة (الدوفريان) للوصول الى العرش الملكي بأي ثمن، وبمبادرة منه، صدرت مراسيم في الاعوام ١٥٩٢– ١٥٩٣, و١٥٩٧ التي حظرت تحرير الفلاحين من نير القنانة وتقييدهم بالأرض، بغض النظر عما إذا كانوا مسجلين في ما سمي بـ "دفاتر التسجيل" أو سجلات الأراضي[٤٢]. فألغت هذه المراسيم الحق في الانتقال المنصوص عليه في مدونة قانون (سوديبنيك) لعام ١٤٩٧. وقد ارتبط هذا القيد بقانون تقادم مدته خمسة أعوام لاسترداد الفلاحين الهاربين, فأصبح الحظر شاملاً، من خلال تسجيل جميع الاراضي ومن عليها من الفلاحين في "دفاتر التسجيل" التي أعتمدت كأساس لفرض الضرائب وربط الفلاحين بالملاك العقاريين. وفي عام ١٥٩٧ طبقت لاول مرة في روسيا "اعوام الحرام", لمدة خمسة أعوام, والتي لم يسمح خلالها للفلاحين بمغادرة أراضي ملاكهم تحت أي ظرف من الظروف. وبذلك فقد الارقاء حق التحرر وصار عليهم ان

يخدموا سيدهم حتى الموت. ويعد هذا التطور الاجتماعي والاقتصادي الأكثر قسوة وتدميراً في روسيا بعد "أوبريتشنينا" إيفان الرهيب (١٤٦٥- ١٤٧٢)[٤٣].

كان بوريس غودونوف شخصية سياسية موهوبة, ولكنه رأى, مثل إيفان الرابع، ان اخراج البلاد من ازمتها الاقتصادية الخانقة, التي حدثت بسبب الحرب الليفونية والأوبريتشنينا، يكمن في استعباد الفلاحين. اذ كانت الأزمة الاقتصادية تعبيراً عن تحولات اجتماعية عامة. فقد أدى النمو في عدد طبقة النبلاء (اللوردات) الإقطاعيين، والانخفاض المرتبط بهذا النمو في متوسط حجم الممتلكات (الحيازات) الإقطاعية ورغبة النبلاء الإقطاعيين في مستوى معيشي أعلى، إلى معارضة الفلاحين بشدة[٤٤].

لكن الرد على مقاومة الفلاحين كان من خلال تشديد الاستغلال وفي نفس الوقت تعزيزه. وتم ذلك في تسعينيات القرن السادس عشر, حيث توقف الانتعاش الاقتصادي بسبب ضعف الحصاد. وبحلول نهاية عام ١٦٠١، بدأ نقص الغذاء، بسبب الصقيع, واضطرت حكومة القيصر بوريس غودونوف (١٥٩٨- ١٦٠٥) إلى اتخاذ بعض الإجراءات الطارئة لتخفيف المعاناة. ومما زاد الاوضاع سوءاً أن شتاء ١٦٠١-١٦٠٢ كان شديد البرودة وشديد القسوة. ثم حلت كارثة حقيقية, اذ تم تدمير الكثير من محصول الحبوب الربيعية بسبب الصقيع الرهيب قبل أن ينضج. في هذه الاثناء، كان العديد من الفلاحين يفتقرون إلى ما يكفي من الحبوب القديمة لإعادة زراعة حقولهم، ودمر الصقيع والثلوج في منتصف الصيف في وسط روسيا معظم بذور الحبوب التي اعيد زراعتها[٤٥].

وبدأت مجاعة شديدة تضرب البلاد, والتي استمرت حتى عام ١٦٠٣, بعد فشل محاولات زرع البذور التالفة وعدم نمو معظم الحبوب. وبسبب ذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى خمسة وعشرين ضعفاً أو أعلى من ذلك، وأرتفع سعر الخبز الى مئة ضعف, ولم يعد الكثير من الجياع قادرين على تحمل اثمانها. ارتفعت أعمال اللصوصية والجرائم الأخرى إلى مستويات قياسية. وأُجبر العديد من الفلاحين على بيع أنفسهم كعبيد من أجل البقاء على قيد الحياة. كما سُمح للفلاحين في أراضي التاج بالمغادرة مقابل الحبوب. وعليه, يرى تشيستر دانينغ Chester S. L. Dunning, بأنه ليس من المستغرب أن تزيد مبيعات العبيد إلى ما يقرب من "تسعة أضعاف ما كانت عليه في الاعوام العادية"[٤٦].

كانت هناك مجاعة واسعة وتقارير واسعة الانتشار عن أكل لحوم البشر, ففي موسكو وحدها مات قرابة مئة وثلاثون ألف شخص(٤٧).

حاولت حكومة بوريس غودونوف محاربة الجوع، لكن الإجراءات المتخذة لم تحقق النتائج المرجوة(٤٨). وقد تم تفسير ذلك ليس فقط من خلال حقيقة أن سبب الأزمة كان ضعف الحصاد، ولكن أيضاً, إلى حد ما, أنه خلال هذه الاعوام ازداد استغلال الفلاحين بشكل سافر. ونتيجة لذلك، بدأ الاقتصاد يفقد استقراره، والذي تجلى في فشل المحصول الأول. وفقًا للمؤرخين الروس, كان من الممكن محاربة أسباب المجاعة بشكل أكثر فاعلية فقط إذا تم الغاء امتيازات النبلاء الإقطاعيين، وهو ما كان مستحيلاً في تلك الظروف(٤٩).

تسببت مجاعة (١٦٠١- ١٦٠٣) في إلحاق أضرار جسيمة باقتصاد البلاد، بسبب فشل المحاصيل الذي طال أمده. كما أدت إلى تدفق السكان من المناطق الوسطى إلى المناطق الجنوبية، حيث لم تكن المجاعة شديدة كما في شمال ووسط روسيا, وبدأت تظهر مجتمعات الحكم الذاتي لما يسمى بالقوزاق الأحرار. واجتاح قطاع الطرق الطرق المؤدية إلى موسكو واستولوا بشكل دوري على شحنات المواد الغذائية المتجهة إلى العاصمة، مما زاد من بؤس العديد من عامة الناس. وأصبحت المشكلة خطيرة الى درجة كافية أدت إلى إصدار مرسوم قيصري في أب ١٦٠٣، يعد بالحرية لأولئك العبيد الذين طردهم أسيادهم أثناء المجاعة. وكان القصد من هذا المرسوم تحديداً تهدئة العبيد العسكريين اليائسين العاطلين عن العمل – وهم الاخطر لانهم كانوا يغزون الريف. ولكن على الرغم من هذه الجهود، هددت مجموعة كبيرة منهم بحلول نهاية عام ١٦٠٣، العاصمة موسكو وأثبتت أن قمعها صعب للغاية. وأصبح نشاطهم معروفاً بما يسمى انتفاضة – أو– تمرد "خلوبكو" Khlopko – نسبتاً الى اسم زعيمهم, الذي يعني "العبد"(٥٠). وأصبحت انتفاضة خلوبكو مقدمة لانتفاضات فلاحية أكثر شمولاً واتساعاً ضد نير العبودية لاحقاً(٥١).

صارت القنانة أكثر أرتبطاً بالارض، وتعرضت للاضطهاد الذي لا يمكن تخفيفه من خلال إيجاد مالك أكثر تساهلاً. لكن بالنسبة لمسؤولي الدولة، فإن إصدار مرسوم بهذا المعنى يعتبر ضرورياً للغاية, وله ما يبرره. ومع ذلك، فإن انتشار استخدام السخرة على نطاق واسع، ربما بسبب العودة إلى نظام الاكتفاء الذاتي خلال أعوام الأزمة الاقتصادية،

جعل الخدم المتوسطين ذوي الموارد المحدودة للغاية – بمعدل خمس أسر من الأقنان فقط – معتمدين على تقييد حركة الفلاحين[٥٢]. وبشكل عام، كان للمجاعة تأثير مدمر، حيث وجهت ضربة قاسية لاقتصاد ضعيف بالفعل. لقد حطمت زراعة الفلاحين والتجارة الحضرية المتضائلة بالفعل في روسيا، وزادت بشكل كبير من فقر الشعب الروسي. كما تضررت القوات العسكرية الضعيفة للقيصر بالفعل من المجاعة – وخاصة طبقة النبلاء الصغيرة (البوميشيكي) التي كانت ضعيفة بسبب النقص المزمن في الأراضي التي يعمل فيها الفلاحون والتأخر الدائم في رواتبهم. فكانت أعداد متزايدة من طبقة النبلاء الصغيرة فقيرة لدرجة أنهم لم يتمكنوا من تلبية الواجب. وأصبح آخرون يائسين لدرجة أنهم باعوا أنفسهم كعبيد أو هربوا للانضمام إلى القوزاق[٥٣]. وهكذا ساهمت مراسيم بوريس غودانوف في تقييد حركة الفلاحين والارقاء, في تكريس سياسة قنانة القرنين الخامس عشر والسادس عشر, مما فسح المجال امام استعباد الفلاحين في القرن السابع عشر استعباداً تاماً.

وفي أعقاب مجاعة ١٦٠١-١٦٠٣, منع قانون صادر من أول دميتري كاذب The First False Dmitrii[٥٤], في السابع من كانون الثاني ١٦٠٦, التنازل المشترك عن العبد لأكثر من مالك واحد، مما يضمن تحرير العبيد عند وفاة سيدهم. وفي العام نفسه, نص مرسوم صادر في الاول من شباط على أن الفلاحين الذين فروا خلال المجاعة من ١٦٠١ الى ١٦٠٢, لأن أسيادهم لم يتمكنوا من إطعامهم, لن يتم إعادتهم إلى أسيادهم القدامى، ولكنهم سيبقون عبيداً أو أقناناً لاسيادهم الجدد. وعلى الرغم من أن هذين التشريعين يمثلان تنازلات طفيفة للعبيد والفلاحين على التوالي. لكن ذلك، لا يعني ان ديمتري الكاذب الاول كان يخطط لإصدار قانون جديد سيعيد حق الفلاحين في المغادرة في يوم القديس جورج من خريف عام ١٦٠٦[٥٥].

على العكس من ذلك, حافظ دميتري الكاذب الاول على مؤسسات العبودية والقنانة، وكان أكثر اهتماماً بحماية مصالح النبلاء من عبيدهم واقنانهم. كما كافأ الجنود الصغار في المدن الجنوبية والجنوبية الغربية, الذين مثلوا القاعدة الرئيسية لدعمه خلال مسيرته إلى موسكو, بمنحهم الأراضي والمال, وإلغاء التزامهم بحرث الأرض للدولة, وإعفاؤهم من دفع الضرائب لمدة عشرة اعوام. ومع ذلك، لم تستفد طبقة النبلاء في المناطق

الأخرى بشكل كبير، من حيث مدفوعات الأراضي والمال، في حكم دميتري الكاذب الاول[٥٦]. وعلى ما يبدو, ان ذلك كان من اسباب مضاعفة القيصر فاسيلي شويسكي Vasily Shuisky (١٦٠٦- ١٦١٠) لقانون التقادم مؤقتاً ثلاث مرات إلى خمسة عشر عاماً[٥٧]. وعليه يمكن القول, بأن الأزمات الداخلية الحادة والحروب الطويلة والتحولات الاجتماعية الخطيرة التي شهدتها روسيا في عهد ايفان الرابع وفي عهد الاضطرابات لاحقاً قد ساهمت في ترسيخ القنانة في روسيا وجعلت منها, في كثير من الاحيان, حلاً لازمة الدولة الاقتصادية والمجاعات والهجرات السكانية, و وسيلة للاستحواذ على العرش وبسط النفوذ في عهد الاضطرابات, على حدٍ سواء.

- **نظام القنانة خلال حكم قياصرة آل رومانوف الأوائل (١٦١٣-١٦٨٢):**

لقد زعزع عهد الاضطرابات (١٥٩٨-١٦١٣) هيكل الدولة في روسيا، وأضعف الانضباط وأطلق العنان للاستبداد – الاوتوقراطية وعدم الاستقرار[٥٨]. فكان عهد الاضطرابات قاسياً على المدن الروسية، ودفع برجال المدن الى البحث عن ملاذ أمن في كل الاتجاهات، مثلما أدى حكم إيفان الرابع الوحشي الى تشتت الفلاحين. وبحلول عام ١٦١٣، تم إخلاء العديد من المدن بالكامل. لذلك بعد تعافي روسيا تدريجياً من أثار عهد الاضطرابات, بحلول عام ١٦٢٩, أصبح عام ١٦١٣ نقطة مرجعية للإقامة الحضرية. وبحلول أواخر ثلاثينيات القرن السابع عشر، عندما طالب سكان البلدات إعادة أقرانهم الذين غادروا، كانت النقطة المرجعية دائماً تعود إلى عام ١٦١٣ أيضاً. وبحلول أواخر ثلاثينيات القرن السادس عشر، تمت إعادة سكان المدينة الذين فروا قبل ربع قرن[٥٩]. كما عانت الأديرة من الاضطرابات التي سَبَّبها عهد الاضطرابات. فبعد فترة وجيزة من عام ١٦١٣، كانت نخبة الاديرة هي أول من عانى من مشكلة الأقنان الهاربين. واشتكوا من أن خمسة أعوام لم تكن كافية لاسترداد أقنانهم الهاربين، وعلى أثر ذلك مددت الحكومة هذه المدة أكثر من مرة، اعتماداً على وقت فرار الفلاحين[٦٠].

ليس هذا وحسب, بل ان بعض المؤرخين يرى بأن القنانة في روسيا نشأت بسرعة من الخراب الذي خلفه عهد الاضطرابات, مثلما نشأت في ألمانيا من الخراب الذي أحدثته حرب الثلاثين عاماً[٦١]. اذ خرجت روسيا من حروبها الأهلية منهكة, دمرت الزراعة

والتجارة فيها، وتضاءل عدد سكانها بسبب الهجرة وهروب الفلاحين إلى بلاد القوزاق. وتطلب الوضع المادي للبلاد اصلاحات لا يمكن تأجيلها[٦٢]. فتم إصلاح نظام تحصيل الضرائب؛ واستولت سلالة رومانوف, التي اعتلت العرش تحت شعار استعادة النظام, على أراضيها، ووضعت الأسس لثروتها, ومُنح ملاك الأراضي (البوميشيكي) سيطرة أكبر على أقنانهم مقابل استعدادهم للقتال[٦٣]. ففي مقابل الخدمة العسكرية للقياصرة اثناء توسع دولة موسكو في القرنين السادس عشر والسابع عشر تلقت نخبة من النبلاء منح الأراضي التي جاءت مع الحق في الاعتماد على عمل الفلاحين المقيمين فيها. ومع ذلك، وبسبب المنافسة بين الخدم وسهولة الفرار إلى الأراضي المفتوحة، حفزت نسبة الأرض الوفيرة قياساً إلى العمالة النادرة, طبقة نبلاء الخدمة المتوسطة من مالكي الأراضي, لفرض سيطرة قسرية متزايدة على فلاحيهم[٦٤]. بحيث سعى مالكوا الأراضي المتوسطة والصغيرة جاهدين لجعل الفلاحين أكثر ثباتاً من الأرض نفسها، وبالتالي فإن النصف الأول من القرن السابع عشر كان قد شهد تقديم الالتماسات (العرائض) من النبلاء والفرسان الذين طالبوا بالسماح لهم بالبحث عن فلاحيهم خارج حدود القانون، إن لم يكن بدون أي قانون من القيود على الإطلاق[٦٥].

وفي ضوء ما تقدم، قامت الحكومة برفع قانون التقادم للبحث عن الاقنان الهاربين إلى عشرة أعوام في عشرينيات القرن السابع عشر, ولكن على نطاق محدود. وفي عام ١٦٢٨، تم أجراء أكبر وصف لأراضي الدولة لغرض فرض الضرائب وتقييد الفلاحين بالأرض[٦٦]. ونتيجة للتوزيع الواسع للأراضي، تحت حكم قياصرة آل رومانوف الأوائل, زادت حيازة أراضي النبلاء الدوفريان الموهوبة, وأراضي كبار الاقطاعيين الذين يملكون العقارات الموروثة الشاسعة, بشكل أساسي, على حساب مستوطنات الفلاحين الحرة[٦٧]. فقد وزع القياصرة الاوائل من سلالة رومانوف على الدوفريان "عشرات الآلاف" من "أحواش" الفلاحين التابعين للقيصر والحكومة, وصارت عقارات الدوفريان الموهوبة الشكل السائد في الملكية الاقطاعية للارض. وبالتدريج صار للدوفريان في عقاراتهم الموهوبة حق التملك الوراثي وأصبح باستطاعتهم شراء وبيع وتوريث وأهداء عقاراتهم والفلاحين الذين يعيشون فيها[٦٨].

وعليه ممكن القول, ان التقدم المطرد نحو ترسيخ القنانة واضفاء طابع مؤسساتي عليها في روسيا قد بلغ ذروته الفعلية في عهد القياصرة الأوائل من أسرة رومانوف في روسيا (١٦١٣- ١٦٨٢), الذي شهد, فضلاً عن ذلك, اتساع التجارة الخارجية, وتطور العلاقات البضائعية – النقدية وتكون سوق واحدة لعموم روسيا, وفتح العديد من مراكز التسوق الكبيرة في كازان، ياروسلافل، نيجني نوفغورود، كوستروما, فضلاً عن موسكو التي كانت أكبر مركز تجاري وصناعي في البلاد؛ وتوسع أراضي الدولة الروسية بشكل كبير, بعد أستعادة الاراضي التي خسرتها موسكو سابقاً, فكانت دولة موسكو الروسية ضخمة الحجم, بعد ضم سيبيريا، لكنها دولة باردة وقليلة السكان بنحو (عشرة ملايين) يعيشون في روسيا آنذاك، محرومين من الوصول إلى البحار الدافئة، وباقتصاد زراعي وتقاليد دينية مهيمنة في الشؤون السياسية والثقافية[٦٩].

أثرت هذه التغييرات في المقام الأول على الإنتاج الصناعي وعلى التجارة. فكان هناك نمو في الحرف اليدوية، لم تكن مراكزها المدن فحسب، بل بعض القرى ايضاً. اذ مارس بعض الفلاحين في القرية بيع وشراء منتجات الزراعة والصنائع. وفي القرن السابع عشر بدأ المزيد والمزيد من الحرفيين في صناعة المنتجات ليس لطلبها، كما كان من قبل، ولكن لبيعها (في السوق). وهكذا، تطور الإنتاج على نطاق سلعي صغير. ولقد أدى نمو الحرف اليدوية وظهور الإنتاج الصغير وظهور المصانع إلى تنمية التجارة بشكل مكثف, والى تبادل السلع بين مناطق البلاد المتفرقة بشكل موسع. وعلى هذا الاساس الاقتصادي حدث اندماج الاراضي والمناطق والامارات المتفرقة في وحدة واحدة[٧٠]. ولكن تطور التجارة في روسيا أعيق بشدة بسبب عدم الوصول إلى البحار، وهيمنة رأس المال الأجنبي, ومزاحمة التجار الانكليز والهولنديين للتجار الروس في السوق الداخلية. والاهم من كل ذلك, كانت روسيا في القرن السابع عشر بلداً إقطاعياً تهيمن فيه علاقات الملكية الإقطاعية للأرض، والتي كانت أساس النظام الاجتماعي[٧١].

أدى تطور العلاقات البضائعية – النقدية بدورهِ الى اشتداد أضطهاد القنانة في الريف نتيجة نمو العلاقات التجارية. فالاقطاعيون, الذين حصلوا على امكانيات أوسع لبيع المنتوجات الزراعية في السوق وكانوا يطمحون الى زيادة مداخيل ممتلكاتهم, قاموا بتوسيع

أراضيهم المحروثة على حساب قطع أراضي الفلاحين وزادوا من الضرائب العينية ومقادير (الاوبروك) Obrok النقدي[٧٢]. كما أنشأ مُلاك الاراضي الكبار في أملاكهم مصانع للمنتوجات التي كانت تحظى بطلب كبير في الاسواق الداخلية والخارجية, والتي صارت عبئاً ثقيلاً على الفلاحين أجبرهم على الخضوع أكثر وأكثر لاستثمار سادتهم الاقطاعيين, أو الهروب الى الفولغا والدون, أو النزوح الى سيبيريا. ونتيجة لاستثمار الاقطاعيين للفلاحين؛ واستصلاح الاراضي الجديدة في أطراف البلاد, بصفة خاصة, أزداد الانتاج الزراعي في القرن السابع عشر كثيراً[٧٣].

بخلاف هذه التطورات، كانت روسيا بلداً إقطاعياً تهيمن فيه علاقات الملكية الإقطاعية للأرض، والتي كانت أساس النظام الاجتماعي. وظلت الزراعة أساس النشاط الاقتصادي في البلاد. وفي ظل هذه الظروف, شهدت معظم النشاطات الاجتماعية تعافياً نسبياً في ظل الادارة المشتركة لوالد القيصر, ميخائيل فيدوروفيتش Mikhail Fedorovich (١٦١٣– ١٦٤٥)، البطريرك فيلاريت Patriarch Filaret، الذي كان يدير البلاد, بينما كان على رأس الدولة الروسية بين عامي ١٦١٩ و١٦٣٣. ولكن بعد وفاته، أصبحت خدمة المصالح الشخصية والفساد والرشوة أمراً سائداً في ظل حكم البويار في نهاية عهد ميخائيل فيدوروفيتش بين عامي ١٦٣٣ و١٦٤٨, وذلك من خلال التوسع في منح الأراضي السوداء (غير المملوكة) وأراضي التاج للنبلاء الاقوياء[٧٤].

من جانب أخر, زادت هجرة الفلاحين مرة أخرى بعد الخراب الذي حل بالبلاد نتيجة: الازمة الاقتصادية في أعقاب الحرب الداخلية واحتلال البلاد من السويديين والبولنديين والعديد من عصابات القوزاق المتمردة؛ وحرب سمولينسك Smolensk (١٦٣٢–١٦٣٤), التي قوضت ميزانية الدولة, وزيادة الضرائب, مما أدى الى استياء السكان من السلطات. وأثرت الأزمة في المقام الأول على النبلاء الروس وأصبحت العقارات أصغر ومجزأة، ولكن الأهم من ذلك، لم يكن هناك عدد كافٍ من الفلاحين. في مقابل ذلك زاد اضطهاد البويار "الأقوياء" ملاك العقارات الموروثة الكبيرة, ولم يكن نبيل المقاطعة قادراً على أداء الخدمة العسكرية بشكل موثوق. فعبر النبلاء عن استيائهم في التماسات جماعية مستمرة إلى العاصمة[٧٥]. فضلاً عن الانتقال إلى شمال البلاد، حيث لم

يكن هناك مالك للأراضي وكانت هناك مستوطنات فلاحية "سوداء". فكان الاقتصاد في حالة من الفوضى بعد اعوام عديدة من الحرب الأهلية "الدامية"(٧٦).

وعلى هذا الاساس, جادل الباحث أليساندرو ستانزياني بأن تقييد تنقل الفلاحين لم يكن هدفاً في حد ذاته، ذلك لان هذا التقييد أثر على العلاقة بين الفئات المختلفة من ملاك الأراضي والدولة. ويرد على وجهة النظر التاريخية, التي تربط ما بين استعباد الفلاحين وتطور الظروف الاقتصادية؛ ومقولة إن الأزمة الاقتصادية والمجاعات والتراجع السكاني دفعت ملاك الأراضي إلى مطالبة الدولة بوضع تشريعات تربط الفلاحين بممتلكات النبلاء, وربط بعض العلماء الآخرين هذه التشريعات بالتوسع الإقليمي، ونقص القوى العاملة، فضلاً عن العبء الضريبي والعسكري, بأنتقادات متزايدة لدحضها مثل: المبالغة في تقدير الانخفاض النسبي في أعداد السكان خلال منتصف القرن السابع عشر، والذي جاء بعد ما يقرب من قرن من النمو الديموغرافي. وعدم وجود تأكيد تجريبي للحجة القائلة بأن "مديونية الفلاحين" وانخفاض اعداد السكان قد أدى إلى القنانة. وبأن معظم النبلاء كانوا معاديين للتوسع الإقليمي، والذي كان يُنظر إليه على أنه مصدر لعدم الاستقرار وسبب من اسباب نقص القوى العاملة المتاحة. ومع أنه طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، قد تم تبني العديد من التشريعات التي كان لها تأثير للحد من تنقل الفلاحين؛ غير انه مع ذلك، رأى بأن هذه التشريعات قد تم تصميمها, في الواقع, لإنشاء سجل عقاري لتحسين الدخل الضريبي والتجنيد العسكري، بينما هدفت أيضاً إلى تسوية النزاعات حول العقارات التي كان هناك العديد من المطالبين بها، بما في ذلك التاج والكنيسة والأديرة وفئات مختلفة من النبلاء. بعبارة أخرى، كانت مزاعم ونزاعات نخب موسكو بشأن الأرض تتعلق بالاصل بقواعد السجل العقاري, وبالتالي لم يكن تنقل الفلاحين سوى سبب ثانوي. فكانت هذه التشريعات تعني, من وجهة نظر أليساندرو ستانزياني, أنه يمكن للفلاحين الانتقال من أراضي المركز السوداء إلى أراضي الدولة أو المقاطعات إذا شعروا بحاجة لذلك(٧٧).

وعلى ما يبدو ان العديد من الفلاحين تحركوا بحرية حول روسيا وأن الحكومة اتخذت تدابير لضمان حقهم في القيام بذلك,. أذ كان تقييد حركة الفلاحين مؤقتاً حتى النصف الأول من القرن السابع عشر، وبحلول ثلاثينيات القرن السابع عشر، صار من

حق أصحاب العقارات التمتع بالسماح للفلاحين بالانتقال، في مقابل دفع الفلاحين للرسوم, كما ورد في العديد من الوثائق (otpusknaia gramota), التي تم التوقيع عليها من قبل مالكي الأراضي(٧٨). وذلك لان اقتصاد الدولة الروسية ببساطة لا يمكن أن يعمل بدون درجة معينة من نشاط الفلاحين والقنان الحُر إلى حد ما(٧٩).

أدى ضم مناطق جديدة واستعمار السهوب إلى إضعاف التشريعات, التي تقيد حركة الفلاحين, والتي بالكاد تم تطبيقها بالفعل في ضواحي البلاد. بل في عام ١٦٣٥، سمح مرسوم لقادة الحاميات المحلية وحكام الجنوب بضمان الإقامة للفلاحين الهاربين وعدم إعادتهم إلى أصحابهم الشرعيين. وفي العام التالي، صدر مرسوم جديد أطلق سراح جميع أولئك الذين تم تقييد تنقلهم بعد عام ١٦١٣. وأدى تزايد الالتماسات المقدمة من أصحاب العقارات في عام ١٦٣٦، الى أصدار السلطات المركزية مرسوماً بالالتزام بإعادة الفلاحين الهاربين إلى أصحابهم الشرعيين(٨٠). غير ان الجدية لم تكن حاضرة, على ما يبدو, من جانب الحكومة المركزية في انفاذ هذا المرسوم, وذلك بسبب سياسة الحكومة المتمثلة في التسامح مع هروب الفلاحين إلى الحدود الجنوبية حيث تطلبت الاعتبارات الاستراتيجية في مواجهة هجمات تتار القرم زيادة الكثافة السكانية في تلك المناطق(٨١). ومن الأمثلة النموذجية على ذلك, حقيقة أن الحكومة في أواخر ثلاثينيات القرن السادس عشر أصبحت متورطة بشكل مباشر في البحث عن الهاربين من سكان المدن وإعادتهم. لكن من ناحية أخرى, بالنسبة للأقنان والعبيد الهاربين، لم تأخذ الحكومة أي دور فعلي إلا بعد اصدار قانون عام ١٦٤٩(٨٢).

كان الفرسان في المقاطعات، الذين كان لكل منهم خمس الى ست أسر فلاحية، اقل أثراء في البداية. وعندما بدأت قوتهم العاملة تتلاشى، أصبحوا يائسين. وعلى هذا الاساس، في الاعوام التي أعقبت عام ١٦٣٦، أدرك ملاك أراضي الفرسان من فئة الخدمة المتوسطة شمال أوكا أنه في كل مرة سيقدمون فيها تقاريرهم عن الخدمة العسكرية السنوية، سيستغل فلاحوهم غيابهم للانتقال إلى منطقة حدودية حيث لا يمكنهم تحديد موقعهم، بسبب المسافات التي ينطوي عليها الأمر وبسبب عداء حكام الحدود لهم، الامر الذي كان يتطلب بعض الحظ لكي يتمكنوا من العثور على أقنانهم الهاربين. وبينما كان يتم وصف

العبيد المسجلين في مستشارية العبودية في موسكو بدقة كافية بحيث يمكن إحضار السجلات المركزية إلى قاعة المحكمة للتحقيق في نزاع قضائي لعودة العبد الهارب واتخاذ قرار ملزم بشأن ما إذا كان الشخص المتنازع عليه هو العبد الموصوف في وثيقة حكومية أو لا. لكن في حالة الفلاحين الأقنان، لم تكن مثل هذه السجلات موجودة في محاكم المقاطعات الحدودية. وبالتالي لم يكن هناك تسجيل رسمي للأقنان، لذلك نشأت قضية ما هي الأدلة التي ستنطبق في حالة الخلافات التي تشمل الأقنان(٨٣).

فضلاً عن ذلك, كان الدوفريان يتشكون من ان ملاك الاراضي الكبار يأخذون الفلاحين بالقوة من عقارات الدوفريان الموهوبة ويربطونهم بواسطة بعض التسهيلات الموقتة وقروض النقود والبذور وغيرها. وعليه, كان الدوفرياني اذا عثر على فلاحه الهارب فانه لا يستطيع استعادته لان الفلاح كان مقيداً بالديون. وكان البويار ورجال الكنيسة قد اشتروا ذمة القادة وموظفي الدوائر, الذين يشتكي اليهم الدوفريان من أعمال العنف, أو أخافوهم(٨٤). لقد كان كبار ملاك الأراضي من البويار وغيرهم، كقاعدة عامة، يؤيدون بعض المرونة في تنقل الفلاحين, الذي كان يعود عليهم بالفائدة(٨٥). ولذلك عرف عن الملاك الكبار إغراء الفلاحين بعيداً عن العقارات الأصغر. وأصبحت هذه الظاهرة أكثر تعقيداً عندما دفعت النخب الحضرية (لدوافع مالية) والسلطات الحدودية (المهتمة بزيادة السكان المحليين) لإبقاء الهاربين في أماكنهم. وقد جرت المفاوضات بشأن ذلك على المستوى القانوني والإداري والسياسي(٨٦). فكان يتم إغراء الأقنان للهروب من أسيادهم. ولقد تم إجراء دراسة موسعة حول هذه الهجرة الفلاحية، وكان الاستنتاج الرئيسي الذي تم التوصل اليه هو أن الفلاحين، المثقلين بمواشيهم وقوائم جرد الحبوب والأدوات، لم يتحركوا كثيراً في مسافة مقاطعة واحدة في كل مرة. وكانت مثل هذه الهجرات تتم عادتاً في إطار عائلي أو مجموعات أكبر وبالكاد تكون سرية أثناء توجههم بكل ممتلكاتهم المنقولة عندما يكون المالك غائباً. من ناحية أخرى، كان بإمكان الفلاحين المنفردين، بالإضافة إلى العديد من العبيد، التحرك تقريباً بأي مسافة، من مركز دولة موسكو إلى مستوطنات القوزاق على الحدود الجنوبية أو حتى الى مسافات أكبر في سيبيريا بالشمال, وكان العائق الوحيد الذي يعيق مسيرهم لمسافات طويلة هو مدى تحملهم وقوتهم الجسدية(٨٧).

لم تكن العملية بسيطة على ما يبدو، كما يتضح من النزاعات والالتماسات القانونية العديدة التي قدمتها العائلات النبيلة ضد المطالبين الآخرين بممتلكاتهم، سواء كانوا من النبلاء أو التجار أو البوياريين أو غيرهم. وكان من المفترض ان يقدم التحالف بين الدولة والمقاطعات والأقاليم والنبلاء الصغار حلاً، مع اعتماد تشريعات جديدة بشأن الهاربين مقابل قبول ملاك الأراضي للسجل العقاري. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا التحالف غير فعال، لأن إدارات الدولة المختلفة لم تكن قادرة على التعاون في إنجاز السجل العقاري، أو إعادة الهاربين، أو معاقبة المالكين الذين كانت ادعاءاتهم غير مشروعة. فضلاً عن, الافتقار الى تعاون ملاك الأراضي المتنفذين، الذين استمروا في الاحتفاظ بالفلاحين المتنقلين – ممن يطلق عليهم بـ(الهاربين)[٨٨].

كان صائدوا الاقنان المتمردون هؤلاء من أصحاب العقارات (sil'nye liudi) هم الأشخاص الذين يديرون شؤون الحكومة تقليدياً، ووجدوا أن تنقل الفلاحين لصالحهم في ظل التزاحم على العمالة النادرة. وفي ضوء ذلك, قاموا بشكل أساسي بإلحاق سلاح الفرسان في المقاطعات بمرسوم "أعوام الحرام". وبما ان قانون التقادم نص على أن المطالبين بالفلاحين الهاربين يجب أن يجدوهم ويرفعوا دعوى لإعادتهم في غضون خمسة أعوام بعد هروب الفلاحين. فقد شكل قانون التقادم, بالنسبة لفرسان المقاطعات، عقبة كأداء أمام استعادة فلاحيهم الهاربين. وعبّروا عن إحباطهم في حملة واسعة ومنسقة من الالتماسات في أعوام (١٦٣٧ و١٦٤١ و١٦٤٥ و١٦٤٨) طالبوا فيها بإلغاء قانون التقادم على استرداد الفلاحين الهاربين[٨٩]. لاسيما, وان صائدي الاقنان أستخدموا قانون التقادم لإخفاء الفلاحين الهاربين؛ وبمجرد انتهاء مدة التقادم، كان المخالفون لقانون التقادم المدعى عليهم يرسلون الهاربين إلى حيث أتوا لتجنيد هاربين آخرين. ولذلك وجد الملتمسون إن الحل الوحيد هو بإلغاء قانون التقادم. الا ان الحكومة المركزية, التي كانت عناصرها الحاكمة لا تزال تستفيد من أيا كان تنقل الفلاحين المتبقي، سواء كمالكين للعقارات الكبيرة أو كمديرين لإمبراطورية متوسعة كان يجب أن يسكنها الروس, كانت معارضة, وبدلاً من إلغائه، أكتفت بتمديد قانون التقادم من خمسة أعوام إلى تسعة أعوام في عام ١٦٣٧, ثم إلى خمسة عشر عاماً في عام ١٦٤١[٩٠].

لكن خمسة عشر عاماً أثبتت بأنها لم تعد مفيدة لطبقة فرسان المقاطعات أكثر من تسعة أو خمسة أعوام. لذلك، قدموا في عام ١٦٤٥, التماساً ثالثاً يطالبون فيه بإلغاء قانون التقادم. وفي هذه المرة، وعدت الحكومة، التي كانت تمر بمرحلة انتقالية من القيصر ميخائيل إلى القيصر أليكسي ميخائيلوفيتشAlexis Mikhailovitch (١٦٤٥– ١٦٧٦)، على هذا الالتماس, بإلغاء قانون التقادم – بمجرد إجراء تعداد جديد(٩١). وبعد جلوس أليكسي ميخائيلوفيتش, على العرش الملكي, تعرض الناس للقمع من جانب البويار، ولم يُسمح لهم بتقديم أي شكوى. وفي ظروف صعبة وأزمة اقتصادية شديدة أعطى القيصر ألكسي عديم الخبرة, والبالغ من العمر ستة عشر عاماً, كل ثقته لمستشاريه, وخصوصاً البوياري بوريس إيفانوفيتش موروزوف B. I. Morozov، الذي تولى مسؤولية تعليمه، والذي لم يتركه لمدة ثلاثين عاماً. ففي الاعوام الأولى من حكمه، كانت الدولة في الواقع محكومة من بوريس موروزوف, أحد أكثر نبلاء البويار قدرة على الإطلاق على رأس الحكومة الروسية، لكنه كان أيضاً أحد أكثر الرجال جشعاً وفساداً, والذي وصف بأنه كان "متعطشاً للذهب كما يعطش الآخرون للماء"(٩٢). بدأ حياته بممتلكات فلاحية متواضعة وأنهاها كأكبر مالك للقنان في موسكو. لقد أثرى نفسه بالأراضي والفلاحين وممتلكات الدولة, وأحاط نفسه بنخبة مخلصة من الأفراد الجشعين وبنفس القدر من النبلاء المقربين من عائلة ميلوسلافسكي, عائلة زوجة القيصر, التي تجمعت في أيديهم ثروة ضخمة من العقارات بعد تخصيص الأراضي لأنفسهم ونهب خزينة الدولة(٩٣). في غضون ذلك، كانت ظواهر الأزمة تتزايد في كل مكان في روسيا. وفي منتصف أربعينيات القرن السابع عشر، صارت روسيا على شفا أزمة مالية. أذ لم يسمح التطور الضعيف للصناعة والأسواق المحلية والأجنبية للدولة بزيادة وارداتها(٩٤).

وفي ظل غياب الموارد المالية الكافية, وعدم تكون جهاز بيروقراطي متطور في روسيا أنذاك, سعت حكومة موروزوف (بليشيف L. Pleshcheev، تراخانيوتوف P. Trakhanaitov، تشيستايا N. Chisty), التي كانت في أمس الحاجة إلى الأموال, الى الخروج من الأزمة المالية والاقتصادية من خلال خفض تكاليف الرواتب وتوحيد عمليات التحصيل الضريبي. فتم إلغاء العديد من الضرائب الصغيرة وإدخال ضريبة ملح واحدة كبيرة

في عام ١٦٤٦. وزاد تقدير الضرائب على بلدات وأراضي الخدم والأديرة أربع مرات أكبر من تلك المفروضة على الأراضي الشمالية السوداء وممتلكات التاج[٩٥]. وبالتزامن مع فرض ضريبة الملح, فرضت حكومة موروزوف ضرائب ليس على قيمة الأرض المزروعة ولكن على مساكن (أحواش) الفلاحين وما حولها من الارض[٩٦]. بطبيعة الحال، أثارت هذه السياسة استياءً حاداً بين الناس, كما أثار إصلاح الأسرة رد فعل سلبي، ونتيجة لذلك بدأ تحصيل الضرائب ليس من مساحة الأرض، ولكن من كل أسرة. لقد كان الهدف من إصلاح الأسرة, ليس فقط تحديد عدد المساحات الخاضعة لضريبة الفلاحين المعالين، ولكن أيضاً, العثور على الهاربين، والاعتراف بالفلاحين كعبيد لأولئك المالكين الذين سيتم تسجيل الفلاحين لصالحهم[٩٧]. وفي عام ١٦٤٦-١٦٤٧، تم إجراء التعداد، بأسم القيصر ألكسي, وسجل القائمون على التعداد جميع الذكور الخاضعين للضريبة، بمن فيهم الأطفال. واستخدمت الحكومة نتائج هذا الإحصاء بشكل تدريجي للاستعباد الكامل للفلاحين لاحقاً, ولزيادة دافعي الضرائب[٩٨]. لكن قانون التقادم ظل قائماً, ولم يتم تطبيق قانون التقادم على حق إعادة الفلاحين الهاربين قسراً. وفي عام ١٦٤٨, سمحت حكومة بوريس إيفانوفيتش موروزوف بتسجيل الفلاحين الهاربين في سيبيريا في محاولة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في وقت الأزمة, بدلاً من إلغاء قانون التقادم وإضفاء الطابع الرسمي على القنانة[٩٩]. لم يكتف موروزوف "بنسيان" وعد عام ١٦٤٥ بإلغاء قانون التقادم، بل كان طوال الوقت يغري فلاحي ملاك الأراضي الأخرين ويرسلهم إلى ممتلكات بعيدة خصصها لنفسه في نهر الفولغا. كما أصدر أوامر إلى وكلاء ممتلكاته لإخفاء الهاربين حتى مع انتهاء أيامه في الخدمة الحكومية الفعلية في الاول من تموز ١٦٤٨[١٠٠].

أثار فساد إدارة القيصر الشاب ألكسي بقيادة بوريس إيفانوفيتش موروزوف انتفاضات شعبية وأعمال الشغب في حزيران من عام ١٦٤٨ في موسكو والعديد من المدن الاخرى (بسكوف، نوفغورود، ياروسلافل، فورونيج، كورسك، يليتس، توبولسك، أستراخان، إلخ). وكان أحد مطالب المحتجين هو تدوين مبادئ قانون عام جديد أكثر عدالة، لذلك أوكلت الحكومة العمل الى لجنة برئاسة الأمير نيكيتا أودوفسكي N. I. Odoevskii, (لجنة أودوفسكي) Odoevskii Commission, الشهيرة المكونة من خمسة أفراد لإعداد

مسودة مجموعة جديدة من القوانين[١٠١]. وتم تقديم مسودة هذه القونين إلى مجمع الاقاليم – مجلس ممثلي الفئات – أو جمعية الأرض (Zemskii Sobor)، التي اجتمعت من الاول من تشرين الاول ١٦٤٨، حتى التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٦٤٩، "ليس عن طيب خاطر، ولكن خوفاً من تمرد عامة الناس", لمناقشة مسودة لجنة أودوفسكي والنظر في الالتماسات المقدمة من المندوبين إلى جمعية الأرض. وكان من بين مطالب مندوبي جمعية الأرض إلغاء قانون التقادم على استرداد الفلاحين الهاربين[١٠٢]. وهكذا جاءت الخطوة الرسمية الحاسمة من جانب الدولة الروسية لاضفاء الطابع المؤسساتي على إخضاع الفلاحين لأسيادهم, في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٦٤٩, بعد مصادقة جمعية الارض (مجمع الاقاليم) في موسكو على مجموعة جديدة من القوانين, التي عرفت بـ (قانون المجمع) أو (سوبورنو آلوزيني/آلوجيني) Sobornoe Ulozhenie أو (آلوزيني/آلوجيني) لعام ١٦٤٩, أختصاراً[١٠٣], على خلفية مطالب مندوبي جمعية الأرض من طبقة الخدمة المتوسطة, والخوف من اتساع التمرد بين عامة الناس, وفساد إدارة القيصر الشاب ألكسي بقيادة بوريس إيفانوفيتش موروزوف.

كان أول مبدأ للقنانة هو ألزام الفلاح بالارض وحرمانه من التنقل دون إذن سيده (المالك). فكان جميع الفلاحين ملزمين بالأرض أينما تم تسجيلهم. فوفقاً للمادتين (أولاً) و(ثانياً) من الفصل (الحادي عشر) من قانون آلوزيني/آلوجيني، كان هذا الامر ينطبق على جميع الفلاحين، بغض النظر عما إذا كانوا يعيشون في أرض غير حكومية أو تابعة للكنيسة، أو على أرض ليس لها مالك "أرض خاضعة للضريبة"، والتي لا تزال مملوكة لمجتمعات الفلاحين أو للدولة. أذ تنطبق المادة (أولاً) على الفلاحين الذين يعيشون على أرض بلاط القصر أو بدون مالك (في المستقبل، فلاحو الدولة / الأقنان)؛ تنطبق المادة (ثانياً) على الفلاحين الذين يعيشون في أراضي ملكية إقطاعية، سواء كانت أراضي خدمية أو عقارات وراثية[١٠٤]. ومن الجدير بالملاحظة, ان مصطلح الفلاحين الوارد في نص الوثيقة يشير إلى الأفراد، مع أو بدون أرض، الذين هم أعضاء في أي مجتمع ريفي[١٠٥]. وهذا يعني بأنه لم يكن هناك تمييز في نص آلوزيني/آلوجيني بين الفلاحين, الذين لم يكن بإمكان أي منهم الانتقال بشكل قانوني من تلقاء نفسه؛ وجميعهم ملزمون قانوناً بالأرض.

ولقد حافظ هذا التشريع على الكثافة السكانية العالية في أراضي الدولة ما بين نهري فولغا–أوكا (خاصة في المنطقة الصناعية الوسطى)[١٠٦].

ثانياً، كانت هناك مسألة أسترداد الهاربين. واستيعاباً لمتطلبات طبقة الخدمة المتوسطة، بما في ذلك الالتماسات المقدمة من مندوبي فرسان طبقة الخدمة المتوسطة إلى جمعية الأرض لالغاء قانون التقادم الخاص برفع دعاوى لاسترداد الفلاحين الهاربين, تم أستكمال استعباد الفلاحين بإلغاء قانون التقادم على استرداد الأقنان الهاربين, وكل القيود المفروضة على استعادة الفلاحين الهاربين طبقاً للمادتين (أولاً) و(ثانياً) من الفصل (الحادي عشر) من قانون آلوزيني/آلوجيني. فالغيت "اعوام الحرام", التي خصصها القانون في السابق للقبض على الفلاحين الهارين, بموجب هذا القانون, وسمح لجميع ملاكهم الاقطاعيين المطالبة بفلاحيهم الهاربين والبحث عنهم واستعادتهم, إذا تمكنوا من العثور عليهم, خلال أجل غير مسمى. وشمل هذا الامر فلاحي القيصر والاراضي الحكومية ايضاً[١٠٧]. وتجدر الإشارة, إلى أن هذه الحجة كانت مختلفة عن القاعدة المطبقة على سكان المدن الهاربين، الذين مُنعوا أيضًا من التنقل، لكن لا يمكن استردادهم إلا إذا فروا بعد تاريخ التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٦٤٩. وبالتالي كانت التشريعات الخاصة بالقنانة تشبه تلك الخاصة بالعبيد أكثر من تلك الخاصة بسكان المدن. اذ لم يكن هناك قانون تقادم لرفع دعاوى لاستعادة العبيد الهاربين, والشيء نفسه صار ينطبق على الأقنان. ومع ذلك، اختلفت قواعد الإثبات الخاصة بحالة العبودية والقنانة بشكل كبير[١٠٨]. وعليه, وسع قانون آلوزيني/آلوجيني حق الاقطاعيين في التصرف بالفلاحين واملاكهم وحدد عقوبات قاسية بحق من أخفى أصله المستعبد من أبناء الفلاحين القن الهاربين, فسمح القانون بتعذيبهم و"ضربهم بالسياط بلا رحمة", و"قطع ايديهم" و"ايداعهم السجن" و"أعدامهم حتى الموت بلا رأفة", لاخافتهم واجبارهم على اطاعة الملاكين العقاريين دون اي اعتراض[١٠٩].

من ناحية أخرى، صار يمكن لمالك الأرض أو العقار تحصيل الديون من العبيد والأقنان وفق المادة (٢٦٢) من مرسوم آلوزيني/آلوجيني[١١٠]. وعلى ما يبدو, ان هذه المادة من القانون، التي تم تبنيها بتردد كبير وتحت ضغط مندوبي طبقة سلاح فرسان الخدمة

المتوسطة، قد خلقت الأساس القانوني لتحويل الفلاحين من "اسياد" مالكين إلى مجرد "عبيد يدفعون الضرائب"[١١١].

وهكذا توطد نظام القنانة نهائياً في جميع أراضي الدولة الروسية, وأصبح الفلاحون المملوكين تابعين لاسيادهم الاقطاعيين والملاكين العقاريين الى الابد, مع انه, في الواقع, لم يتم إقرار "القنانة" في روسيا كمؤسسة بشكل صريح في القانون قبل القرن التاسع عشر, ذلك لان مفهوم القنانة قد طبق في الإمبراطورية الروسية بشكل تقليدي على حقوق الأفراد (ملاك الأراضي) على الأفراد الآخرين (الفلاحين) الخاضعين لهم, وليس إلى سند ملكيتهم[١١٢]. ليس هذا وحسب, بل يرد ذكر مصطلح (كريستيانين), الذي ظهر في نهاية القرن الرابع عشر وشاع أستخدامه خلال القرن الخامس عشر باعتباره التسمية الأكثر عمومية لـ "الفلاحين" في المناطق الريفية من روسيا في أوقات كييف وفي قانون عام ١٤٩٧, في معظم الفصول, وتم ذكره في مئة واحد عشر (١١١) مادة في قانون آلوزيني/آلوجيني لعام ١٦٤٩. والذي يعني "ضمنياً", كما جاء في جميع القوانين السابقة, أن الفلاح, كقاعدة عامة، كان يعتمد على شخص آخر، هو المالك, الذي وضع الأرض والأصول الأخرى تحت تصرف الفلاحين من أجل الانخراط في الإنتاج الزراعي[١١٣]. كما تحدد المواد الأربعة والثلاثون التي تشكل قواعد الفصل الحادي عشر التي تحكم الهاربين، أي الفلاحين وليس الأقنان. ومصطلح الفلاحين هنا يشير إلى مفهوم الفلاح الهارب (beglyi krest'ianin) الذي هجر سيده بطريقة أخرى. مثل فئة من الأشخاص التي تسمى (بوبيلي) bobyli، مع أو بدون أرض، الذين هم جزء من أي مجتمع ريفي. حتى إن "الهاربين", الذين يرد وصفهم في الفصل (الحادي عشر) من آلوزيني/آلوجيني لعام ١٦٤٩, كانوا قد انتقلوا إلى خارج مناطقهم الريفية دون إذن من مالك الأرض أو السلطة العامة المحلية، من أجل الاستقرار في منطقة ريفية أخرى أو وضع أنفسهم تحت سيطرة سلطة المدن والأديرة, وما إلى ذلك. كما يشير مصطلح "الهاربين" إلى أفراد المجتمعات الريفية الذين لديهم التزامات تجاه مالكي الأراضي الخاصين أو الدولة، أو تجاه مجتمعهم الريفي – المير[١١٤]. ولم يشر النص بأي شكل من الأشكال إلى سند ملكية الفلاحين، بل بالأحرى إلى شهادات تسجيل الأراضي لعقارات النبلاء. وهذا يفسر لماذا لم يتضمن نص هذا

القانون أي عقوبة ضد الفلاحين الذين فروا ولكن النبلاء (اللوردات) الذين استقبلوا الهاربين كانوا يخضعون لعقوبات شديدة(١١٥).

ولكن في تدابيره المتعلقة بالفلاحين، كان قانون عام ١٦٤٩ معنياً "حصراً" بضمان وسائل خضوعهم لملاك أراضيهم الشرعيين، ومعالجة حالات هروب الفلاحين وإيواء الملاك الجدد للهاربين, ولم يقدم تعريفاً شاملاً لوضعهم القانوني(١١٦). فكان زواج هارب أو اثنان أثناء فرار أحدهما أو كلاهما من أصحابهم الشرعيين أو محل إقامتهم من القضايا الرئيسية التي تمت معالجتها في اطار قانون آلوزيني لعام ١٦٤٩. وذلك أنطلاقاً من مبدأ ان استقبال العبيد الهاربين والأقنان وسكان المدن على حدً سواء كان غير قانوني، وعليه فكل من استقبل هارب يعاقب بفقدان الزوجين. وإذا تزوج الهاربون وهم في "أرض محايدة"، كما هو الحال على الحدود, حيث لم يكن هناك ملاك عقاريون، يقوم الملاك بأجراء القرعة لتحديد الحيازة. والفائز يحصل على الزوجين, ولكن في مقابل ذلك كان عليه أن يدفع للخاسر "عشرة روبلات". وإذا تزوجت القن الهاربة من جندي حدودي، يمكنه الاحتفاظ بها مقابل "خمسون روبل". وكان هذا مبلغاً تعجيزياً، يُفترض أنه قصد منه ردع الجنود عن الزواج من الهاربات, والنساء عن الهروب إلى مناطق الحدود(١١٧).

وقد يبدو للوهلة الاولى أن الشاغل الرئيسي لمشرعي قانون المجمع عام ١٦٤٩, كان ضمان الارتباط الدائم للفلاح بالأرض، وليس بسيده (المالك). فعلى الرغم من أن المواد (٣٠-٣١) من القانون لم تَسمح للسيد، على سبيل المثال، بنقل أقنانه من قطعة أرض إلى أخرى. ومع ذلك، فقد افترضت (نصوصه) مسبقاً أن ملكية الفلاحين وعملهم تكون تحت تصرف السيد (المالك)، وفق التشريع القانوني. كما ان تبعية الفلاحين والتزامهم بتقديم المستحقات والخدمات لأسيادهم ترك الطريق مفتوحاً لأشكال جديدة من الاخضاع والاستغلال دون حماية قانونية صريحة(١١٨). ففي المادة (الثالثة) من الفصل (الخامس عشر) التي تسمح لمالك الأرض بالوراثة فوتشينيك (votchinnik) بإصدار ميثاق عتق يحرر عبده، تحرم مالك الأرض الخدمي بوميشيك (pomeshchik) من هذا الامتياز. وكان هذا من حيث المبدأ يعني مساواة فئة واحدة من الأقنان بالعبيد، وكلاهما يمكن أن يصبحا محررين. ولكن هذا, أيضاً, كان بمثابة وسيلة لمالك عقار وراثي لنقل فلاحيه إلى

ملكية أخرى. اذ سمحت المادة (السابعة) من الفصل (السادس عشر) لمن حصل على أراضٍ قاحلة أن يقوم بنقل الفلاحين من أراضيه الأخرى للعمل في تلك الأراضي. ولم يُذكر أي شيء فيها عن موافقة الأقنان في هذه العملية، والتي ربما عززت الكفاءة الاقتصادية على حساب الحرية الشخصية للأقنان(١١٩).

كان الفلاح، في نهاية القرن السادس عشر وفي منتصف القرن السابع عشر، مرتبط بشكل موثوق بمالك الأرض, وبطريقة أو بأخرى, كان مُلكاً لهذا الأخير. وفي هذا الاطار يمكن ملاحظة تغييرين مثيرين للاهتمام: في المقام الأول، تغيير طرق الالتزام أو "الربط" Bondage؛ بالاقتران مع (القرض) The loan، الذي كان في السابق وسيلة منتشرة للغاية لربط الفلاح بملكية ما، في كل مكان بعد الاضطرابات، ولم يكن باستطاعة الفلاح أن يقيم نشاطه الاقتصادي بدونه. ولكنه أكتسب أهمية قصوى بعد منتصف القرن السابع عشر، وحل مصطلح "عقد القرض" أو عقد الاعانة 'loan contract' محل التسمية القديمة لـ "عقد الفلاح" 'peasant contract'(١٢٠). وكان الأساس القانوني الأصلي لنشاط الفلاحين "الكريستيانين" هو عقد مع مالك الأرض، يُطلق عليه اسم (بوريادنايا) poriadnaia، وهو في حد ذاته نسخة من(عقد إيجار) (نيمنايا) naemnaia. وعادة ما كان يتم إبرام مثل هذه العقود شفهيا؛ وقد تم الاحتفاظ بعدد قليل من نماذج عقود البوريادني المكتوبة. وبموجب عقود البورياديني كان الفلاح دائماً هو الطرف الأضعف، ويخضع لظروف أكثر قسوة. وسيسمح هذا بعد ذلك بفرض مزيد من القيود على حريته في المستقبل، لا سيما من خلال منعه من إنهاء العقد قبل أن يسدد ديونه لمالك الأرض. ومع مرور الوقت، عندما يموت الفلاح المثقل بالديون ويخلفه أبناؤه، سيصبح ارتباط عائلة الفلاحين بالأرض المخصصة لها دائماً(١٢١). فأصبح القرض ضرورة قانونية لأي فلاح يستقر على الأرض؛ وبدونه من المستحيل أن يصبح فلاحاً بصفة رسمية. فقد أقر قانون آلوزيني/آلوجيني لعام ١٦٤٩, بمنح الفلاحين "عقد القرض والضمان" " loan and guarantee contract". وتحدثت العديد من المواد الجديدة في هذا القانون فقط عن عقود القروض مع الفلاحين. وكان من لا يحتاج إلى قرض هو الاستثناء، ولم يحسب قانون موسكو هذا الاستثناء(١٢٢).

في المقام الثاني، وهذا أكثر أهمية بما لا يقارن ولا يقل أهمية، فإن الفلاح أظهر أكثر فأكثر الميل نحو التحول من "ممتلكات منقولة" إلى "غير منقولة". ويناقش المؤرخ السوفييتي ميخائيل نيكولايفيتش بوكروفسكي هذه العملية الشيقة من زاويتين, خاصة ورسمية. اذ يرى في المقام الأول، ليس القرض فحسب، بل أيضاً الالتزام بالعيش "الدائم" في ظل المالك المعين، "بثبات ودون الحق في المغادرة"، صار شرط ثابت في النوع الجديد من عقود الفلاحين. لقد ثبت أن "حق الفلاح في الرحيل"، والذي طالب الملاك بإلغائه في وقت سابق، كان صارماً للغاية وبالتالي صار يجب تقويضه من خلال ابرام الاتفاقات الخاصة, مع ملاك الاراضي, التي أجبرت الفلاحين على التنازل عن حقهم في المغادرة (أي أن يأخذهم مالك آخر) تماماً, كما أُجبروا على قبول القرض. لكن هذا لا يعني بالطبع توقف التحريض الرسمي(١٢٣).

وفي ضوء ذلك, لابد من الاشارة الى ان التشريعات الروسية القديمة لم تتحدث أبداً عن "الأقنان", بل كانت تهدف إلى تحديد الأشخاص الذين يحق لهم نقل الممتلكات "غير المنقولة". ولكن لم يكن التعريف القانوني لمن لهم الحق في امتلاك ونقل العقارات المأهولة بالسكان واضحاً, كما تبين بوضوح سجلات التقاضي بين ملاك الأراضي وبين التجار الحضريين وملاك الأراضي الاخرين(١٢٤). وتكشف المصادر المتاحة عن محاولات واضحة من قبل الدولة لفرض الأحكام، فكان أحد المعالم البارزة هو مرسوم آلوزيني/آلوجيني لعام ١٦٤٩, الذي سمح لأصحاب العقارات بأستصلاح أراضيهم ونقل فلاحيهم من ملكية إلى أخرى دون استشارة الفلاحين(١٢٥).

لقد كانت أشكال تبعية الفلاحين للاقطاعيين مختلفة, فالفلاح يمكن ان يكون قناً "عبد الارض", أو أنساناً شبه حر وله في علاقاته مع الاقطاعي بعض الاستقلالية. فالقن يمكن ان يشتري حريته من مالكه بالانخراط في صفوف الجيش, وكان بإمكان الفلاح المتعثر بيع نفسه للعبودية, ولكن هذا كله كان قبل قانون آلوزيني/آلوجيني لعام ١٦٤٩(١٢٦). غير ان إنشاء "طبقة قانونية" من الفلاحين الأقنان، منعهم من مغادرة طبقتهم, أو بيع الفلاح نفسه للعبودية, أو الانضام إلى سلاح الفرسان من فئة الخدمة المتوسطة أو الفرسان أو رجال المدفعية أو القوزاق من فئة الخدمة الدنيا, كما كان يحصل في السابق,

وأصبح ذلك ممنوعاً بشكل قاطع. وقد ورد في قانون آلوزيني/آلوجيني أشارات أخرى حول إخضاع الفلاح وجعله في منزلة العبد(١٢٧).

كانت صعوبة العثور على الأقنان الهاربين في حالة النقص المستمر في اليد العاملة واستعداد النبلاء الآخرين لاستقبالهم من السمات الثابتة في التاريخ الروسي. والحال نفسه ينطبق على سكان المدن، باستثناء, أن سكان المدن كانوا على الأرجح يفرون من بلدة إلى أخرى, وكان عدد المستوطنات الحضرية محدوداً، وبالتالي كان من السهل نسبياً تحديد أولئك الذين لا ينتمون إليها بشكل قانوني. ولكن لا يمكن تخيل حجم وصعوبة مثل هذه المهمة في الريف الروسي الشاسع والمناطق الحدودية الجديدة(١٢٨).

لذلك, أخذت الحكومة على عاتقها البحث عن الاقنان والارقاء الهاربين وتحرير النبلاء من هذا العبء بعد أستعباد الفلاحين نهائياً(١٢٩). وبناءاً على طلب مندوبي سلاح الفرسان الإقليميين, الذين أحتلوا مكاناً كبيراً في الجيش الروسي, إلى (جمعية الارض)، نظمت الحكومة بعد قانون آلوزيني/آلوجيني حملة واسعة للبحث عن الاقنان والارقاء الهاربين. وشرعت في ارسال فرق الصيد العسكرية التي تعرف بـ "شبكة الصيد الجماعي" the mass dragnet, التي جابت الريف في جميع أنحاء البلاد بحثاً عن الفلاحين الهاربين. كما شكلت فرق الصيد الخاصة في كثير من المدن(١٣٠). ولا شك في أن الممارسة القانونية لمحاكم التفتيش الجماعية (poval'nyi obysk) أعطت الحكومة الروسية خبرة في ادارة شبكات الصيد الجماعي؛ فكان يتم استدعاء محاكم التفتيش الجماعية من قبل المتقاضين، ويخرج فريق من المحققين إلى المنطقة لمسح المنطقة ليسألوا ما يصل إلى عدة مئات من الأشخاص, والذي يحصل على أغلبية الاجوبة الصحيحة يفوز بالقضية. كما طالب المحققون من الجميع إثبات عيشهم في مكان تواجدهم حيث كان. وإذا لم يتم تقديم دليل كافٍ، كان محققوا الادعاء يفترضون بأنه ينتمي إلى مكان آخر. وكان يمكن اللجوء الى استخدام التعذيب لمعرفة مكان تواجد هذا القن في مكان آخر. وعند البحث عن الأقنان الهاربين كان يتم إلقاء القبض على العبيد أيضاً، ثم يتم نقل الهاربين في عربات وإعادتهم إلى حيث ينتمون. وكان الفلاحون الذين قبض عليهم يقيدون بالسلاسل ويضربون ثم يعادون الى الملاك العقاريين. وتكشف بعض السجلات أن بعض

المحققين أعادوا "أكثر من ألف هارب"[١٣١]. وبتدخل الدولة في عمليات صيد الاقنان والعبيد والعبيد الهاربين، لم يعد الاسترداد يعتمد فقط على موارد صاحب الأقنان[١٣٢].

اجمالاً يمكن القول, ان إجراءات الحكومة لمنع هروب الفلاحين وتدخلها المباشر في عمليات صيد الاقنان والعبيد الهاربين, بعد اقرار قانون آلوزيني/آلوجيني, قد أدت دوراً مهماً في تكريس نظام القنانة في روسيا في القرن السابع عشر. فقد حددت الدولة بوضوح حقوق وامتيازات وواجبات الملكيات العقارية. وكان لقانون المجمع (آلوزيني/آلوجيني) لعام ١٦٤٩, والذي أضفى الطابع الرسمي على القنانة في روسيا، أسهاماً مهماً في ذلك. مما أدى إلى القضاء على مزايا سكان المدن (أصحاب المستوطنات الخاصة والأفنية)، وكذلك القوانين الموجهة ضد الكنيسة ورجال الدين[١٣٣]. فقد أورد القانون نص عن الارتباط النهائي للفلاحين بالأرض، وبذلك ضمن عدم مغادرتهم الملكية التي يعيشون فيها بدون اذن المالك؛ واباح القانون بيع الفلاحين ومعاقبتهم بدنياً، وتغريمهم، وإرسالهم إلى السجن. وبذلك يكون قانون المجمع لعام ١٦٤٩، الذي أضفى الطابع الرسمي على نظام عبودية القنانة وأكمل تطوير تشريعات القنانة للدولة الروسية، قد أمّن الفلاحين الخاصين لملاك الأراضي والبويار والأديرة، وعزز اعتماد الفلاحين على أراضي الملاك الإقطاعيين وعلى الدولة. و وفقاً لقانون المجمع نفسه، تم تثبيت وراثة الأقنان وحق مالك الأرض في التصرف في ممتلكات القن. فضلاً عن ذلك, منحت الحكومة القيصرية حقوق القنانة الواسعة لملاك الأراضي الاقطاعية، وجعلتهم في الوقت نفسه مسؤولين عن أداء واجبات الفلاحين المنتمين إليها للدولة[١٣٤].

وهكذا، تم توطيد علاقات القنانة وإضفاء الطابع الرسمي عليها نهائياً في جميع اراضي الدولة الروسية. وبذلك تكون مجموعة قوانين آلوزيني/آلوجيني قد أعطت الحكومة سلطة على كل المجتمع تقريباً، وبالتالي عززت سيطرتها شبه الكاملة على اثنين من العوامل الاقتصادية الرئيسية وهما (الأرض والعمل)[١٣٥]. لذلك وفقًا للعديد من الدراسات والبحوث, فإن جميع التفسيرات الروسية والسوفييتية وحتى الغربية, على حد سواء، تتفق على ان التشريع القانوني لعام ١٦٤٩, كان بمثابة مؤشر على توطد القنانة (عبودية الارض – krepostnoe pravo) نهائياً في جميع أراضي الدولة الروسية, وتعزيز السلطة

الاستبدادية وتأكيدها قانونياً, وتوجه سلطة الدولة نحو نبلاء الخدمة المتوسطة, وبالتالي يتضح الدور المركزي للدولة في هذه العملية(١٣٦).

وعليه يمكن القول, بأن رغبة ملاك الاراضي من طبقة الخدمة المتوسطة من سلاح فرسان المقاطعات وغيرهم في ضمان الحصول على الايدي العاملة لاراضيهم وأستحصال العوائد حوّل الفلاحين المملوكين الى اقنان تابعين لاسيادهم الاقطاعيين والملاكين العقاريين الى الابد(١٣٧). فصارت الغالبية العظمى من السكان في روسيا خلال الاعوام ١٦١٣-١٦٨٩ من الأقنان, الذين قدرت نسبتهم حوالي (٨٥%) من مجموع السكان, منهم حوالي (٥ – ١٥) في المائة من العبيد(١٣٨). فكان الفلاحون يشكلون القسم الاعظم من السكان. وكانت غالبية فلاحي الاقضية الوسطى الروس في القرن السابع عشر من الاقنان. أما فلاحو الاراضي السوداء (التابعون للدولة) فكانوا يشكلون أغلبية سكان الاقضية الشمالية وأطراف البلاد الجنوبية فقط. فضلاً عن ذلك, كان فلاحو مناطق الاورال وسيبيريا من غير الروس يشكلون قسماً من فلاحي روسيا في القرن السابع عشر(١٣٩). في حين شكل رجال الدين والحرفيين والقوات العسكرية حوالي ٢% أثنان في المائة لكل منهم, من بين ما يقرب من "خمسة ملايين" نسمة في عام ١٦١٣، وربما "تسعة أو عشرة ملايين" في عام ١٦٨٩(١٤٠). لكن مساهمة هذه القوانين في حل مسائل ملكية الأرض والوضع الاجتماعي في روسيا على المدى الطويل، وعلى وجه الخصوص، المنافسة غير العادلة بين النبلاء بالوراثة (البويار)، مع ممارستهم المتمثلة بالاحتفاظ بالفلاحين الهاربين, والصراعات الحادة بين نبلاء الخدمة المتوسطة الحكومية والنبلاء بالوراثة؛ وكذلك الصراع بين النبلاء والتجار(١٤١), كانت محدودة على ما يبدو.

فعلى الرغم من ألزام قانون المجمع آلوزيني/آلوجيني لعام ١٦٤٩, بشكل نهائي ملايين الفلاحين بالأرض من خلال منعهم من مغادرة مكان إقامتهم دون إذن. غير ان الفلاحين استمروا بالفرار، إلى الملاكين الآخرين وإلى المقاطعات الحدودية. فمن خلال إنشاء الدولة لنظام الحصون، سعت الحكومة إلى تعبئتها بالقوى الشعبية لتقوية الدولة، وتنمية اقتصادها، وتقوية القوات العسكرية وحل المشاكل الداخلية والخارجية الأخرى, وسمحت بالاستيطان المكثف للأراضي الواقعة جنوب خط بيلغورود ومنطقة الفولغا

الوسطى وسيبيريا. فتم إنشاء حصون ينيسي وكراس نويارسك وبراتسك وياكوتسك. ولم يكن بالإمكان, على ما يبدو, فعل الكثير بخصوص هجرة الفلاحين الى الحدود، وليس من الواضح ما إذا عارضت الحكومة استيطان المناطق الحدودية, بشكل جدي, بدافع أستعادة الأراضي والموقع الجيوسياسي الذي فقدته روسيا في عهد الاضطرابات[١٤٢]. فحتى منتصف القرن السابع عشر، لم تبذل الحكومة أي محاولة على الإطلاق لاستعادة الفلاحين الهاربين في سيبيريا. ومع ذلك، في عام ١٦٦٩، بدأت الحكومة في منع العبيد والفلاحين من الانتقال إلى سيبيريا للاستقرار في عقارات الآخرين، ولكن سُمح لأولئك الذين استقروا على أراضي الدولة بالبقاء هناك، بشرط أن يكونوا مسجلين لدى مستشارية سيبيريا (في موسكو). وبعد عام ١٦٦٩، بذلت الحكومة أيضاً جهوداً ضعيفة إلى حد ما للبحث عن الأقنان الهاربين في سيبيريا وإعادتهم، لكن النتائج كانت متواضعة. في الواقع كان مالكوا الأقنان في منطقة موسكو هم فقط من كانوا مهتمين بعودة الأقنان إلى المركز, ولم يكن لدى الموظفين الحكوميين أي مزاج لمثل هذا النشاط؛ فكانت النتيجة في المقابل عديمة الاهمية. ومع ذلك، استمرت المراسيم الموجهة إلى حكام سيبيريا في الإصرار على إعادة الهاربين ورفض الحكام القيام بذلك خشية إخلاء مناطقهم من السكان[١٤٣].

في نظر بعض النخب القيصرية، طغت الاعتبارات الجيوسياسية على الحماية السياسية والاجتماعية لأصحاب العقارات في المناطق الوسطى من روسيا. ونتيجة لذلك، انخفضت مستوطنات الفلاحين في قلب الغابات الوسطى بين عامي ١٦٧٨ و ١٨٩٧، من (٦٩.٩) إلى (٤١.٢٢) في المائة من الإجمالي، بينما زادت تلك الموجودة في مناطق السهوب من (٢٨.٧٨) إلى (٤١.٢٢) في المائة خلال نفس الفترة، وارتفعت نسبة الاستيطان في سيبيريا من (١.٣٢) إلى (٧.٥٤) في المائة. وفي مناطق الاستيطان الجنوبية والشرقية، كان ثلث الزيادة السكانية بسبب النمو الطبيعي والثلثين بسبب الهجرة. وبحلول ثمانينيات القرن السابع عشر، كان عدد الفلاحين في الأراضي الأوكرانية يبلغ حوالي نصف مليون نسمة؛ تضاعف بحلول عام ١٧٢٠. وبحلول عام ١٦٧٨، هاجر (٣.٧) مليون فلاح واستقروا في سيبيريا، والمناطق الشمالية الغربية، وجزر الأورال، والسهوب الجنوبية الشرقية، والفولغا. أجمالاً, زاد عدد سكان روسيا من سبعة ملايين في

عام ١٦٠٠ إلى حوالي تسعة ملايين في عام ١٦٧٨، واربعة عشر مليون في عام ١٧١٩، و سبعة عشر مليون في عام ١٧٦٢، و واحد وعشرين مليون في عام ١٧٨٢[١٤٤].

في مقابل ذلك رأت الحكومة ان بأمكنها فعل شيء لمنع النبلاء من استقبال الهاربين. فكانت الخطوة الأولى فرض الغرامة التي لم يكن لها تأثير. ثم قررت الحكومة مصادرة فلاح إضافي إلى جانب إعادة الهارب. لكن هذا لم يكن له تأثير أيضاً. لذا رفعت الحكومة العدد إلى اثنين. وهذا أيضا لم يكن له تأثير, ولكن عندما تم رفع العدد إلى أربعة، أخرجهم المستفيدون المحتملون من الأقنان الهاربين الآخرين بشكل جماعي[١٤٥]. من جانب أخر, أستمرت الهجرة من الريف إلى المدينة, التي كانت ممنوعة أيضاً، رغم القانون. وبعد قانون آلوزيني/آلوجيني، طالب سكان المدن في عدة مناسبات بمنح العفو للفلاحين الهاربين الذين يعيشون في مدنهم. فوافقت الحكومة، التي كانت حريصة على تحصيل الضرائب النقدية التي يدفعها سكان المدينة، في الاعوام ١٦٨٤ و١٦٨٥ و١٦٨٨ على عدم إعادة الأقنان الهاربين الذين تم تسجيلهم في بلدة تواجدهم في تعداد عام ١٦٧٨. وفي عام ١٦٩٣، تم تغيير هذا التاريخ إلى عام ١٦٨٤[١٤٦]. وكان الإجراء الأخير الذي يجب ذكره نتيجة للتعداد السكاني لعام ١٦٧٨، هو تحويل العبيد الزراعيين إلى أقنان بموجب مرسوم عام ١٦٧٩. وعلى الرغم من أن هذا لم يكن له أهمية فعلية تذكر, ولكنه كشف حقيقة أن أعداداً كبيرة من الأقنان أستمرت بترك السجلات الضريبية وباعوا أنفسهم كعبيد. فحلت الحكومة هذه المشكلة في أصدار مرسوم الثاني من أيلول ١٦٧٩, من خلال تحويل جميع العبيد العاملين في الزراعة إلى أقنان، أي تسجيلهم في قوائم السجلات الضريبية[١٤٧]. عززت هذه الخطوات القنانة كمؤسسة من شأنها أن تصبح مرادفة للمجتمع الريفي الروسي بحلول القرن الثامن عشر[١٤٨].

يتضح مما تقدم, بأنه على الرغم ان قانون ١٦٤٩ قيد تنقل الفلاحين ولكنه, في الوقت نفسه, منح الأقنان أيضاً الحق في مغادرة القرية مؤقتاً للبحث عن عمل أو ممارسة أنشطة اقتصادية أو اجتماعية أخرى. حيث كانت حقبة ما بعد قانون آلوزيني/آلوجيني لعام ١٦٤٩, مليئة بالتشريعات الخاصة بتخفيف القيود على الأقنان وذلك لاعتبارات جيوسياسية, على ما يبدو. خصوصاً، وان اتساع حدود الدولة وإنشاء المستعمرات في

المناطق الحدودية من روسيا في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، قد حد، بمعنى أنه خفف إلى حد كبير من القيود القانونية على الفلاحين وساهم في تطور العلاقات المؤسسية والاقتصادية أيضاً في المناطق الزراعية. فجاء تعويض مالكي العقارات في روسيا الوسطى من الوصول المقيد بشكل متزايد إلى العقارات المأهولة, في هذه المناطق(١٤٩). ولقد زادت القيود المفروضة على تنقل الفلاحين المنصوص عليها في مرسوم ١٦٤٩ من احتمالية وفاء النبلاء بالتزاماتهم العسكرية، لكن التنازلات العديدة فيما يخص الخدمة العسكرية والضرائب والسيادة المحلية ضلت قيد التفاوض منذ ذلك الحين وحتى إصلاحات عام ١٨٦١, بين التاج وملاك الأراضي(١٥٠).

الخاتمة

ساهمت مراسيم إيفان الثالث وإيفان الرابع وبوريس غودانوف في تقييد حركة الفلاحين والارقاء, في تكريس مبدأ القنانة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر, مما فسح المجال امام استعباد الفلاحين في القرن السابع عشر استعباداً تاماً.

إن عملية "الاستعباد"، أي الارتباط الاقتصادي والقانوني التدريجي للفلاحين بالأرض وبالمالك العقاري، نتجت, من خلال ما تقدم, عن ظروف تاريخية متعددة, من أهمها: مشكلة ندرة العمالة في مقابل منح الأراضي مع الأقنان عليها على نطاق واسع من قبل التاج, في مقابل الخدمة العسكرية, خلال توسع دولة روسيا موسكو, في القرن السادس عشر, ولاحقا ظهورها كقوة أوروبية كبرى في القرن السابع عشر؛ هروب الفلاحين, الذي شجعه توافر الأراضي الواسعة والأسواق الجديدة وموارد العمل, وما نتج عنه من منافسة "غير عادلة" بين النبلاء بالوراثة (البويار), بممارستهم المتمثلة في إبقاء "الهاربين" من جهة، وبين النبلاء في الخدمة الحكومية من ناحية أخرى. مما دعى الملاكون العقاريون والاقطاعيون الى طلب المساعدة من القيصر لاستعادة فلاحيهم الهاربين, وفرض سيطرة قسرية متزايدة على حركتهم. فتم تعزيز هذه المحاولات من قبل الدولة من خلال سلسلة من المراسيم، التي بلغت ذروتها في عام ١٦٤٩, والتي قيدت بشدة تنقل ملايين الفلاحين وأضفت الطابع الرسمي على الحقوق القانونية للنبلاء المالكين للاقنان. هذه العملية، التي

تبعتها على مدى القرن التالي إجراءات عززت القنانة كمؤسسة مرادفة للمجتمع الريفي الروسي بحلول القرن الثامن عشر.

وبالتالي كانت المحاولة الناجحة في نهاية المطاف لربط الفلاح بالأرض التي يعمل بها, مدفوعة بالحاجة الملحة لملاك الاراضي من طبقة فرسان الخدمة المتوسطة في المقاطعات لقوى عاملة زراعية كافية، والتي بدونها لن يتمكنوا من أداء واجباتهم والتزاماتهم العسكرية تجاه الدولة.

وبالرغم من ألزام قانون المجمع آلوزيني/آلوجيني لعام ١٦٤٩, بشكل نهائي ملايين الفلاحين بالأرض من خلال منعهم من مغادرة مكان إقامتهم دون إذن المالك, غير ان الفلاحين استمروا بالفرار، إلى الملاكين الآخرين وإلى المقاطعات الحدودية. وذلك على ما يبدو بدافع أستعادة الأراضي والموقع الجيوسياسي الذي فقدته روسيا في عهد الاضطرابات (١٥٩٨– ١٦١٣).

(1) J. T. Kotilaine, A MUSCOVITE ECONOMIC MODEL, The National Council for Eurasian and East European Research (NCEEER), Washington, D.C., 2006, p.10.

(2) Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, 1480s–1780s, In: David Eltis, COERCED AND FREE MIGRATION: GLOBAL PERSPECTIVES, STANFORD UNIVERSITY PRESS, Stanford, California, 2002, p.297.

(3) Alessandro Stanziani, Serfs, Slaves or Indentured People? Forms of Bondage in Russia and Central Asia, from the Fifteenth to the Nineteenth Century, In: Simonetta Cavacchiocchi (ed), Serfdom and Slavery in the European Economies, 11th-18th centuries, Atti Istituto Datini, Firenze University Press, 2014, p.250.

(4) Richard Hellie, op. cit, p.298.

(٥) بييفانوف وفيدوسوف, تاريخ الاتحاد السوفييتي, ترجمة: خيري الضامن ونقولا طويل, دار التقدم, موسكو, ب. ت, ص٩٧.؛

MICHAEL KORT, A BRIEF HISTORY OF RUSSIA, Facts On File, Inc., United States of America, 2008, pp.24-25, 27-28.

(٦) بييفانوف وفيدوسوف المصدر السابق, ص٩٧.

(٧) في مصادر العصور الوسطى، كان الأمراء وملاك الأراضي النبلاء يشيرون عادةً إلى فوتتشينا أو أوتشينا otchina ("الارث الأبوي") فيما يتعلق بأراضيهم. في الوقت الحاضر، تُستخدم فوتتشينا بشكل عام في المصطلحات التاريخية الروسية للإشارة إلى الشكل الرئيسي لملكية الارض (الاقطاعية) في العصور الوسطى.

See: Ferdinand Feldbrugge, A history of Russian law: from ancient times to the Council Code (Ulozhenie) of Tsar Aleksei Mikhailovich of 1649, Series: Law in Eastern Europe, volume. 66, Leiden ; Boston : Brill, 2017, p.548.

(٨) في روسيا من أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن الثامن عشر، كان نظام بومستي يطلق على منطقة معينة من الأرض، والتي سميت فيما بعد بـ pomest'e (إقطاعية), وهو شكل من أشكال حيازة الأراضي المشروط بخدمة الدولة. وفي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان يُطلق عادةً على أعضاء طبقة الدوفريان dvorianstvo (النبلاء) الذين يمتلكون الأرض اسم بوميشيكي. واستمر مصطلح بومستي يستخدم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كمرادف لكلمة "عقارات". لأن حيازة العقارات كانت في الأصل مشروطة بالخدمة الحكومية، وحتى أوائل القرن الثامن عشر، كان جميع بوميشيكي تقريباً ملاك عقارات غائبين. وتم تأسيس احتكار طبقة النبلاء لامتلاك الأراضي المأهولة قانونًا في بيان حرية النبلاء (١٧٦٢). استقرت جغرافية حيازة أراضي البومست في أواخر القرن الثامن عشر وظلت على حالها بشكل أساسي حتى عام ١٩١٧. كانت معظم أراضي بومست تقع في المقاطعات الوسطى لروسيا الأوروبية وفي أوكرانيا. لم يكن هناك تقريبا أي بومستشيا في سيبيريا. نقلاً عن: الموسوعة السوفيتية العظمى (١٩٧٩).

https://encyclopedia2.thefreedictionary.com/Pomeshchiki

(9) MICHAEL KORT, op. cit, p.28.

(10) Evsey D. Domar, The Causes of Slavery or Serfdom: A Hypothesis, The Journal of Economic History, Vol.30, No.1, Economic History Association, (Mar.1970), Cambridge University Press, p. 18.

(11) JAMES MAVOR, AN ECONOMIC HISTORY of RUSSIA, VOLUME ONE, SECOND EDITION, J. M. DENT & SONS LIMITED, LONDON, 1925, p.27.

(١٢) كان العقار الموروث هو ملك موروث للاقطاعي وله الحق بالتصرف به, فكان يورثه او يبيعه او يرهنه او يهديه. وكانت العقارات الموروثة تخص عادة الاقطاعيين الكبار مثل الامراء والاعيان والبويار والاديرة. أما العقار الموهوب فكان هبة من الامير الكبير او القيصر للنبيل – الملاك العقاري جزاء خدمته في الجيش او في حاشية القيصر. وكانت تعتبر ملكا ثابتا للامير او القيصر وملكاً مؤقتاً للنبيل الذي يتصرف بها طول حياته, ولكن لم يكن له الحق في بيع العقار الموهوب او اهدائه. ينظر: بيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص٩٨-٩٩.

(13) MICHAEL KORT, op. cit, p.28.

(14) OERTRUDE HALUSHKA, THE EMANCIPATION OF THE SERFS IN RUSSIA AND ITS CONSEQUENCES, THESIS FOR THE DEOREE OF BACHELOR OF ARTS IN HISTORY, COLLEOE OF LIBERAL ARTS AND SCIENCES, UNIVERSITY OF ILLINOIS, 1915, p.9. ; Boris B. Gorshkov, A Life under Russian Serfdom, Budapest ; New York : Central European University Press, 2005, p.1-3.

(15) Evsey D. Domar, op, cit, p. 18.

(16) Бородовский Александр Игоревич, УДЕЛЬНЫЕ КНЯЗЬЯ ПЕРВОЙ ТРЕТИ XVI ВЕКА: ДМИТРИЙ УГЛИЦКИЙ И СЕМЕН КАЛУЖСКИЙ, образовательная программа магистратуры ВМ.5543.2015 «История», профиль: «История России до начала XX века», ОБРАЗОВАТЕЛЬНОЕ УЧРЕЖДЕНИЕ ВЫСШЕГО ОБРАЗОВАНИЯ, «САНКТ-ПЕТЕРБУРГСКИЙ ГОСУДАРСТВЕННЫЙ, УНИВЕРСИТЕТ» (СПбГУ), Санкт-Петербург, 2017, сс.2-3.

(17) MICHAEL KORT, op. cit, pp.28-29.

(١٨) كانت كلمة الارقاء تطلق في روسيا في القرون الخامس عشر – السابع عشر على الفلاحين وسكان المدن الذين حل الخراب في بيوتهم, والذين التحقوا بخدمة الاقطاعيين او التجار او الموظفين لقاء قرض نقدي بسيط او مجرد اطعامهم حسب شروط معينة مكتوبة في محضر الاتفاق ومسجلة في ادارة الارقاء الخاصة. وكانت خدمة الرقيق تستمر حتى وفاة سيده, وكان خرق الاتفاق يجعل الرقيق حراً. وبهذا كان ارقاء القرون الخامس عشر – السابع عشر يختلفون عن ارقاء روسيا كييف, الذين كان وضعهم لا يختلف عن وضع العبيد حيث كانوا يعتبرون ملكاً للسيد وورثته طوال حياتهم. ينظر: يبيفانوف وفيدوسوف المصدر السابق, ص١٠٦.

(19) See: Vladimir Moss, THE AGE OF REASON (1453-1789) AN ESSAY IN UNIVERSAL HISTORY From an Orthodox Christian Point of View, Volume II, Vladimir Moss, 2019, p.300.

(20) Ferdinand Feldbrugge, op. cit, pp.580-582. 878-880.

(21) OERTRUDE HALUSHKA, op. cit, p.8-10. ; Richard Hellie, op. cit, p.297.

(22) Richard Hellie, op. cit, pp.297-298.

(23) Ferdinand Feldbrugge, p.583. ; يبيفانوف وفيدوسوف المصدر السابق, ص١٠٥- ١٠٦.

(24) OERTRUDE HALUSHKA, op. cit, p.8-10. ; Richard Hellie, op. cit, p.297.

(25) OERTRUDE HALUSHKA, op. cit, p.9.

(26) Ibid, p.9.; MICHAEL KORT, op. cit, p.29.

(27) MICHAEL KORT, op. cit, p.29. ; يبيفانوف وفيدوسوف المصدر السابق, ص١٠٦- ١٠٧.

(28) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, ИСТОРИЯ РОССИИ, Издательская группа ИНФРА • М — НОРМА, Москва, 1997, С.34.

(29) Vladimir Moss, op. Cit, p.300.

(٣٠) مجمع الاقاليم: هو مجلس يضم ممثلي جميع الطبقات الاجتماعية باستثناء الفلاحين. والذي انعقد في روسيا ابتداء من منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر. كانت وظيفته الرسمية هي مساعدة مسؤولي إيفان الرابع (الرهيب) في إدارة البلاد، ولكن يبدو أن هدفها الفعلي كان كسب التأييد الشعبي للقيصر. اجتمعت للمرة الأولى عام ١٥٤٩ أو ١٥٥٠, ثم بشكل متقطع بعد ذلك. ولعبت مجامع الاقاليم دوراً هاماً في حياة الدولة, اذ كانت تدعى للانعقاد لمناقشة القوانين والقضايا الخاصة بالحرب والسلم وجباية الضرائب وغيرها من الامور التي يعرضها القيصر ومجلس دوما البويار, وأحياناً لانتخاب القياصرة. ومنذ منتصف القرن السابع عشر عندما صار نظام الحكم ملكياً مطلقاً توقفت مجامع الاقاليم عن الانعقاد. ينظر للمزيد: يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١١٧.؛

MICHAEL KORT, op. cit, p.33.

(31) Vladimir Moss, op. Cit, p.300.; MICHAEL KORT, op. cit, p.33.

(32) MICHAEL KORT, op. cit, p.33.

(33) Ibid, pp.34-35.

(٣٤) في كانون الثاني ١٥٦٥ أسس ايفان الرابع ما يعرف بـ (أوبريتشنينا). المصطلح له معنيان: أولاً، يشار به إلى التقسيم الإداري الخاص للمملكة. اذ قسم إيفان روسيا إلى قسمين: أوبريتشنينا، الاملاك الشخصية للقيصر، والتي سيديرها بأي طريقة يريدها؛ وبقية البلاد، والتي ستدار بالطريقة المعتادة من قبل الحكومة الرسمية. ثانياً، وهو الأهم من ذلك بكثير، يشير المصطلح إلى جهاز "بوليسي – سياسي" أو (الفرسان) وهي مجموعة الرجال الذين يديرون تلك الاملاك الشخصية - أوبريتشنيكي - والذين بلغ عددهم في النهاية ٦٠٠٠, وكانت وظيفتهم القضاء على كل معارضة للقيصر من جانب البويار الكبار. وكلمة أوبريتشنينا مشتقة من أوبريتش, وهي كلمة روسية قديمة تعني باستثناء, ما عدا, على حدى. وشملت

اراضي الاوبريتشنينا بصورة رئيسة اكثر المناطق والمدن الوسطى والشمالية سكانا وتطوراً من الناحية الاقتصادية. اما الاراضي الاخرى فهي على الاغلب اراضي الاطراف, وقد اطلق عليها اسم (زيمشينا) وتركت ادارتها لمجلس دوما البويار الذي يشرف عليه القيصر. وكانت النتيجة الرئيسة للاوبريتشنينا هي ارتفاع شأن الدوفريان وتعزيز ملكيتهم للارض والفلاحين. ينظر للمزيد: علي هادي المهداوي وعلي جليل جاسم, القيصر ايفان الرابع ودوره في السياسة الروسية ١٥٣٣- ١٥٨٤ دراسة تاريخية, مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٨، العدد٢, ٢٠٢٠, ص٥٣.؛ بيبفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١١٧-١١٨.؛ MICHAEL KORT, op. cit, pp.37-38.

(35) Vladimir Moss, op. Cit, pp.300-301.

(36) Evsey D. Domar, op, cit, pp.18-19

(37) Vladimir Moss, op. Cit, p.301.; Alessandro Stanziani , op. Cit, p.250.

(38) Boris B. Gorshkov, op. Cit, p.3.

(39) Evsey D. Domar, op, cit, p.19.

(40) Steven Nafziger, Russian Serfdom, Emancipation, and Land Inequality: New Evidence, long descriptive paper is part of an even larger project - "Serfdom, Emancipation, and Economic Development in Tsarist Russia", Department of Economics, Williams College, May 2013, p.5.; Roger Bartlett, Serfdom and State Power in Imperial Russia, European History Quarterly, Vol. 33, No. 1, London, Thousand Oaks, CA and New Delhi, January 2003, p.30.

(٤١) اي الاعوام التي خصصها القانون للقبض على الفلاحين الهاربين. وكان للاقطاعي الحق في البحث عن فلاحيه الهاربين وأستعادتهم اثناءها. ينظر: بيبفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧١, ١٧٣.؛ J. T. Kotilaine, op. Cit, p.10.

(42) J. T. Kotilaine, op. cit, p.10.; Проф. унив., д-р хаб. Иван УСТИЯН, ИДЕЯ ЭКОНОМИЧЕСКОЙ СВОБОДЫ В ТРАГЕДИИ ПУШКИНА «БОРИС ГОДУНОВ», Analele ASEM, ediția a VIII-a, CHISINAU, 2010, cc.72,75.; JAMES MAVOR, op. Cit, pp.56, 65.

(43) JAMES MAVOR, op. Cit, pp.56-57. ; J. T. Kotilaine, op. cit, p.10. ; Проф. унив., д-р хаб. Иван УСТИЯН, соч, с.75.; OERTRUDE HALUSHKA, op .cit, p.9.

(44) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, с.38.

(45) Chester S. L. Dunning, A Short History of Russia's First Civil War, The Time of Troubles and the Founding of the Romanov Dynasty, he Pennsylvania State University Press University Park, Pennsylvania (United States of America), 2004, p.68.

(46) Ibid, pp.68-69.

(47) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, собр. соч, с.38.

(48) Chester S. L. Dunning, op. cit, p.69.

(49) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, с.38.

(٥٠) عملياً لا شيء معروف عن زعيم قطاع الطرق خلوبكو. وربما يكون من الصحيح افتراض أنه كان عبداً عسكرياً من النخبة. ربما جاء من مقاطعة سيفيريا Severia أو سيفيرسك Seversk على الحدود الجنوبية الغربية، ولكن كان الجزء الأكبر من قواته من منطقة موسكو. كانت عصابة خلوبكو المكونة من حوالي خمسمائة رجل تهدد الطرق في غرب العاصمة موسكو. أكبر مجموعة مع خلوبكو كانوا نخبة

عسكرية من العبيد السابقين - أي الجنود المحترفين. كان أسيادهم قد طردوا معظمهم أثناء المجاعة، ولكن كان من بين اللصوص أيضاً بعض العبيد الذين تم فصلهم من خدمة البويار المبعدين مثل آل رومانوف. وفي كانون الأول ١٦٠٣, أرسل القيصر بوريس غودونوف قوة هزمت قوات خلوبكو بعد قتال مرير. وأصيب خلوبكو عدة مرات قبل أسره. وتم شنق بعض قطاع الطرق على الفور؛ وشنق آخرون سرا في وقت لاحق. وهرب العديد منهم، وفروا جنوباً إلى الحدود. ينظر للمزيد: Chester S. L. Dunning, op. cit, pp.71-72, 95.

(51) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, сс.38-39.

(52) see: J. T. Kotilaine, op. cit, pp.10-11.; Boris B. Gorshkov, op. Cit, p.5.; OERTRUDE HALUSHKA, op .cit, p.9.

(53) Chester S. L. Dunning, op. cit, pp.72-73.

(٥٤) في صيف عام ١٦٠٣ ظهر شاب في ملكية الأمير آدم فيشنفيتسكي في براهين في ليتوانيا. ادعى أنه تساريفيتش دميتري، الابن الأصغر لإيفان الرهيب، والذي توفي في ظروف غامضة في أوغليش عام ١٥٩١. أوضح الشاب أنه هرب من قتلة أرسلهم بوريس غودونوف لقتله. عرفته حكومة بوريس غودونوف بأنه غريغوري أوتريبييف، راهب منشق من أصل نبيل. وقد ساد هذا الرأي في الدراسات اللاحقة. فيما يذهب تشيستر دانينغ الى تأييد وجهة النظر القائلة بأن المدعي كان أوتربييف، بل وأنه ربما كان بالفعل دميتري الحقيقي من أوغليتش. وعلى الرغم من أنه من المستحيل إثبات هوية دميتري الحقيقية بشكل قاطع، الا انه لا تزال الحجة القائلة بأنه كان أوتريبييف هي الأكثر إقناعاً في نظر معظم المؤرخين المعاصرين. توج قيصراً في العاصمة موسكو في الواحد والعشرين من تموز ١٦٠٥ بعد ادعائه بأنه "القيصر الحقيقي", ولكن اطيح به في ايار ١٦٠٦ برد فعل عنيف من اقوى فصيل معارض من البويار المحافظين. ينظر للمزيد:

RAYMOND BEAZLEY AND OTHERS, RUSSIA FROM THE VARANGIANS TO THE BOLSHEVIKS, OXFORD UNIVERSITY PRESS, ENGLAND, 1918, PP.150-153.;

Maureen Perrie, The Time of Troubles (1603–1613), In: The Cambridge History of Russia, From Early Rus' to 1689, Volume I, First published, Edited by: Maureen Perrie, Cambridge University Press, Cambridge - UK, 2006, pp.410-411.; Chester S. L. Dunning, op. cit, pp.77-78, 85-86.

(55) Maureen Perrie, op. Cit, pp.413- 414.

(56) Ibid, p.414.

(57) Alessandro Stanziani , op. Cit, p.253.

(58) Vladimir Moss, op. Cit, p.377.

(59) Richard Hellie, The economy, trade and serfdom, In: The Cambridge History of Russia, From Early Rus' to 1689, Volume I, p.547.

(٦٠) على سبيل المثال, شرع (دير ترويتسا) Troitsa Monastery في البحث في جميع أنحاء البلاد عن أي قن هرب من ممتلكاته خلال فترة الاضطرابات بأكملها. وبسبب امتداد أراضي الدير، اتخذت العملية أبعاداً تطلبت المصادقة على مرسوم البويار في العاشر من اذار ١٦١٥، الذي أقر بحق سلطات الدير في إعادة فلاحيها في غضون أحد عشر عاماً من هروبهم. وعلى ما يبدو, بان المرسوم قد سعى فقط إلى حماية مصالح الملاك الآخرين, ممن كان الهاربون من الدير يعيشون على أراضيهم "عشرين عاماً وأكثر". ينظر:

Ibid, 547. ; M. N. POKROVSKY, HISTORY OF RUSSIA FROM THE EARLIEST TIMES TO THE RISE OF COMMERCIAL CAPITALISM,

TRANSLATED AND EDITED BY: J. D. CLARKSON AND M. R. M. GRIFFITHS, 1st edition, MARTIN LAWRENCE LIMITED, LONDON, 1910, p.230.

(٦١) تعد حرب الثلاثين عام احد الحروب الدينية التي اندلعت في النصف الأول من القرن السابع عشر للمدة (١٦١٨- ١٦٤٨)، وكان وازعها الأساس ديني إلا أن دوافعها كانت أكثر من ذلك، منها على سبيل المثال: الصارع من أجل الأموال وللسيطرة على أراضٍ جديدة وأخرى على مصالح سياسية. فضلاً عن الأسباب الأخرى المتمثلة بالعامل السياسي والاقتصاديً. ينظر للمزيد حول حرب الثلاثين عام ينظر: عمار شاكر الدوري و حارث عبد الرحمن التكريتي, حرب الثلاثين عام (١٦١٨- ١٦٤٨) قراءة في الأسباب والنتائج, مجلة سر من رأى, كلية التربية, جامعة سامراء, المجلد ١٠, العدد ٨٣, السنة العاشرة - تشرين الاول ٢٠١٤, ص٨٧-١١٠.

M. N. POKROVSKY, op. cit, p.229.

(62) ALFRED RAMBAUD, HISTORY OF RUSSIA, from the earliest times to 1880, VOL. I., TRANSLATED BY: L. B. LANG, ESTES AND LAURIAT, C. F. JEWETT PUBLISHING CO., BOSTON, 1879, p.371.

(63) Vladimir Moss, op. Cit, p.378.

(64) Johannes C. Buggle, Steven Nafziger, THE SLOW ROAD FROM SERFDOM: LABOR COERCION AND LONG-RUN DEVELOPMENT IN THE FORMER RUSSIAN EMPIRE, The Review of Economics and Statistics, Vol. 103, No.1, March 2021, p.3.

(65) M. N. POKROVSKY, op. cit, p.230.

(66) Д. А. Ляпин, ИСТОРИЯ РОССИИ: XVII век, ЕЛЕЦКИЙ ГОСУДАРСТВЕННЫЙ УНИВЕРСИТЕТ: им. И.А. БУНИНА, Исторический факультет- кафедра российской истории и археологии, ЕЛЕЦ, 2008, с.10.

(67) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, С.46.

(٦٨) يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٦١-١٦٢.

(69) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, С.46.; Д. А. Ляпин, соч, СС.10-11.

(70) О.Е. Богородская, ИСТОРИЯ РОССИИ с древнейших времен до 1917, Министерство образования и науки Российской Федерации Федеральное государственное бюджетное образовательное учреждение высшего профессионального образования, Иваново, 2012, С.25.; يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٦٠-١٦١

(71) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, С.46.; А.С. Верещагин, Р.Х. Хайртдинов, УЧЕБНО-МЕТОДИЧЕСКОЕ ПОСОБИЕ к семинарским занятиям по дисциплине «История российского предпринимательства», Уфимский государственный нефтяной технический университет, 2013, СС.27-29.

(٧٢) الأوبروك: عبارة عن مبالغ معينة يدفعها الرقيق الذين لا يريد المالك استخدامهم في أرضه، ويأذن لهم بإعارة عملهم للغير في نظير أجر ينال منه المالك نسبة معينة في شكل "جعل" يدفعه الرقيق لأسيادهم سنوياً، ويدفع هذه الضرائب الفلاحون التابعون للتاج (أي للدولة)، وكذلك الفلاحون الذين يملكهم الأفراد (أي الملاك) العاديون. ويعد الاوبروك واحداً من الاشكال الاساسية للاستثمار الاقطاعي, حيث كان الملاك الاقطاعي يجبي من الفلاحين الاقنان الضرائب عيناً او نقداً. ينظر: محمد فؤاد شكري, الصراع بين

البورجوازية والإقطاع ١٧٨٩–١٨٤٨م, مج٣, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة, ٢٠١٥, ص١١٨.

(٧٣) يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٦١.

(٧٤) في الاعوام الأخيرة من حكم ميخائيل، شكلت عشائر البويار برئاسة الأمير إيفان نيكيتيش رومانوف؛ إيفان بوريسوفيتش تشيركاسكي؛ فيدور إيفانوفيتش شيريميتيف، بوريس ميخائيلوفيتش سالتيكوف, الدائرة الداخلية للقيصر ويقررون شؤون الدولة المهمة. ومع ذلك، فإن احتجاجات السكان كانت تتزايد أكثر.

Richard Hellie, The economy, p.548.; Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, С.40.; Д. А. Ляпин, соч, С.12.

(75) Д. А. Ляпин, соч, С.11.

(76) Там же.

(77) Alessandro Stanziani, Bondage: Labor and rights in Eurasia from the sixteenth to the early twentieth centuries, (International studies in social history; volume.24), Berghahn Books, New York, NY, 2018, pp.102-103.

(٧٨) تم التوقيع على هذه الوثائق من قبل مالكي الأراضي، على سبيل المثال، للسماح للفلاحين بالزواج من ملكيات أخرى، أوالانتقال إلى المدن، وما إلى ذلك. فكانت العبودية تشبه شكلاً من أشكال المضاربة أكثر مما تشبه العبودية. ينظر للمزيد: Alessandro Stanziani , Serfs, p.251.

(79) see: J. T. Kotilaine, op. cit, pp.10-11.; Boris B. Gorshkov, op. Cit, p.5.; OERTRUDE HALUSHKA, op .cit, p.9.

(٨٠) بعد انتهاء حرب سمولينسك، التي انتهت بالتعادل لأن البولنديين تنازلوا عن مطالبهم بالعرش الروسي لكنهم رفضوا إعادة قلعة سمولينسك إلى الروس، حولت الحكومة انتباهها من الجبهة الغربية إلى الجنوب. حيث لا يزال تتار القرم يشكلون تهديداً كبيراً لدولة موسكو. فقد أدت غاراتهم السنوية على العبيد إلى نزوح عشرات الآلاف من الروس إلى أسواق العبيد في شبه جزيرة القرم، كما أدت غاراتهم إلى تحويل مسار الروس خلال حرب سمولينسك عن تركيز انتباههم الكامل على سمولينسك. لذلك بدأ سكان موسكو في عزل الحدود الجنوبية عن طريق بناء ما أصبح يعرف باسم (خط بيلغورود) المحصن في الأعوام ١٦٣٦-١٦٥٤. وأدى هذا إلى نقل الحدود الرسمية لموسكو مئات الأميال جنوب نهر أوكا وإضافة عشرات الآلاف من الهكتارات من بعض أفضل الأراضي الزراعية في العالم إلى سيطرة سكان موسكو. كان الهدف من عملية خط بيلغورود أستقرار المنطقة الواقعة بين الخط وأوكا لأغراض استراتيجية. ومن خلال ذلك يمكن تجنيد المستوطنين الجدد لأغراض عسكرية للخدمة على الخط المحصن إذا لزم الأمر، كما أضاف المزارعون بشكل كبير إلى الناتج الاجمالي لموسكو مع توفير الطعام الجاهز لقوات الحدود. كان الفلاحون سعداء بإلزامهم بالهجرة إلى الحدود لأن دخولهم ارتفعت في زراعة التربة السوداء العضوية الغنية شيرنوزيم (chernozem) مقابل ما يمكن أن يحصلوا عليه من تربة (البودزول) الفقيرة شمال أوكا؛ فضلاً عن ذلك، في جنوب أوكا، لم يكن لديهم أصحاب العقارات ليقلقوا بشأنهم أو يدفعوا إيجاراًت لهم. وعلى هذا الاساس كان المسؤولون الحكوميين وراء خط بيلغورود مترددين في إعادة الهاربين إلى أماكنهم الأصلية شمال أوكا. فكانت الخطوط المحصنة عنصراً مركزياً من أسباب الهجرة الروسية، لأن المزارعين المستقرين عموما لا يمكنهم الزراعة إلا خلف نظام الدفاع الحدودي (على الجانب الروسي).

Ibid, pp.252-253.; Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.308.; Richard Hellie, The economy, pp.548-549.

(81) M. N. POKROVSKY, op. Cit, p.235.; J. T. Kotilaine, op. cit, p.11.; Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.308.

(82) Richard Hellie, The economy, p.547.

(83) Ibid, p.549.

(٨٤) يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧١.

(85) see: J. T. Kotilaine, op. cit, pp.10-11.; Boris B. Gorshkov, op. Cit, p.5.; OERTRUDE HALUSHKA, op .cit, p.9.

(86) Alessandro Stanziani, Bondage, pp.104-105.; يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧٢.

(87) Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.302.

(88) Alessandro Stanziani, Bondage, pp.103-104.; يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧٢.

(89) Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, pp.298-299.; Alessandro Stanziani, Bondage, pp.103-104.

(90) Ю. В. Хотина, А. С. Бочкарѐва, ИСТОРИЯ РОССИИ В ПОРТРЕТАХ ЕЕ ГОСУДАРСТВЕННЫХ ДЕЯТЕЛЕЙ XVII – НАЧАЛА XX ВЕКА, Учебное пособие, МИНИСТЕРСТВО СЕЛЬСКОГО ХОЗЯЙСТВА РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ ФГБОУ ВО «Кубанский государственный аграрный университет имени И. Т. Трубилина», Краснодар, КубГАУ, 2017, С.16.; Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.229.; Richard Hellie, The economy, p.551.; J. T. Kotilaine, op. cit, p.11.; Steven Nafziger, Russian Serfdom, p.5.

(91) Richard Hellie, The economy, pp.549-550.; Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.229.

(92) Richard Hellie, The economy, p.550.; И. Л. Андреев, Алексей Михайлович, Молодая гвардия, Москва, 2003, СС.43-46.

(٩٣) على سبيل المثال، موروزوف وحده فقط خلال مدة قصيرة، كان لديه أكثر من "٣٠٠" قرية ومديرية في ٦٧ مقاطعة في روسيا. كان موروزوف يثري نفسه بسرعة. إذ كان في عام ١٦٣٨ يمتلك "٣٣٠" أسرة فلاحية، ثم في عام ١٦٤٧, ارتفع عددهم إلى "٦٠٣٤"، وفي أوائل الخمسينيات تجاوز بشكل ملحوظ "٧ آلاف"، في حين بلغ عدد الفلاحين "٣٤ ألفاً". ينظر للمزيد:

Richard Hellie, The economy, p.550.; Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, СС.45-46.; ALFRED RAMBAUD, op. cit, pp.370-371.

(94) Вячеслав Бакланов, Михайловича 1645-1649 гг. и первый общенациональный кризис государства. http://historick.ru

(95) Д. А. Ляпин, соч, С.12.

(96) M. N. POKROVSKY, op. Cit, p.235.; J. T. Kotilaine, op. cit, p.11.

(97) Коллектив авторов, ОТЕЧЕСТВЕННАЯ ИСТОРИЯ С ДРЕВНЕЙШИХ ВРЕМЕН ДО НАШИХ ДНЕЙ, Россия в IX – начале XX века, Часть I, Федеральное агентство по образованию Санкт-Петербургский государственный архитектурно-строительный университет, Кафедра истории, Санкт-Петербург, 2006, С.65.

(98) Richard Hellie, The economy, p.550.; Вячеслав Бакланов, Михайловича 1645-1649 гг., op. Cit.

(99) J. T. Kotilaine, op. cit, p.11.; Steven Nafziger, Russian Serfdom, p.5.

(100) Richard Hellie, The economy, p.550.
(101) И. Л. Андреев, соч, СС.60-71.; Д. А. Ляпин, соч, СС.12-13.; Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.229.; Richard Hellie, The economy, p.551.
(102) И. Л. Андреев, соч, СС. 76.; J. T. Kotilaine, op. cit, p.11.; Steven Nafziger, Russian Serfdom, p.5.; Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.229.; Richard Hellie, The economy, p.551.
(103) Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.229.; J. T. Kotilaine, op.cit, p.11.; Steven Nafziger, Russian Serfdom, p.5.; يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧١.
(104) Richard Hellie, The economy, p.553.; Migration in Early Modern Russia, p.300.
(105) Alessandro Stanziani, Bondage, p.104.
(106) Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.300.
(107) Ibid, p.229.; Richard Hellie, The economy, p.553.;
يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧١-١٧٢.
(١٠٨) كان تسجيل العبيد يتم في مستشارية موسكو للعبيد, وإلا فهم ليسوا عبيداً، في حين لم يكن هناك تسجيل رسمي للأقنان، لذلك نشأت قضية ما هي الأدلة التي ستنطبق في حالة الخلافات التي تشمل الأقنان. فضل قانون المجمع الأدلة المكتوبة، وأعتمدوا سجلات الأراضي التي تم تجميعها في عام ١٦٢٦، أو الإحصاء السكاني الذي تم العمل به بين عامي ١٦٤٦ و١٦٤٧، أو السجلات التي تنقل ملكية الأراضي إلى الجنود. ولكن في الممارسة العملية، تجاوزت هذه الأدلة المكتوبة البند المكتوب في قانون المجمع, الذي نص على أنه "كان من المفترض أن يعيش الفلاح في مكان يعيش فيه جده". Richard Hellie, The economy, p.553.
(١٠٩) نقلاً عن: يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧٢.
(110) Richard Hellie, The economy, p.555.
(111) J. T. Kotilaine, op. cit, p.12.
(112) Roger Bartlett, op. Cit, p.35.
(113) Ferdinand Feldbrugge, op. cit, p.878.
(114) Ibid, pp.880-882.; Alessandro Stanziani, Bondage, p.104.
(115) Alessandro Stanziani , Serfs, p.252.
(116) Roger Bartlett, op. Cit, p.30.
(117) Richard Hellie, The economy, p.554.
(118) Ibid.; Roger Bartlett, op. Cit, p.30.; Ferdinand Feldbrugge, op. Cit, p.881.
(119) Quoted by: Richard Hellie, The economy, pp.554-555.
(120) M. N. POKROVSKY, op. Cit, p.235.
(١٢١) كان هذا هو أصل تقسيم الفلاحين المعالين إلى الفلاحين الوافدين حديثًا novoporiadchiki (الذي أبرم مع مالك الأرض)، والمقيمين على المدى الطويل starozhil'tsy. ينظر للمزيد: Ferdinand Feldbrugge, op. cit, p.878.
(١٢٢) كان المزارع الحر، الذي يعمل في أرضه ويعمل كمقاول زراعي، يعد استثناءً.
Ibid.; M. N. POKROVSKY, op. Cit, p.235.
(123) Quoted by: M. N. POKROVSKY, op. Cit,, pp.235-236.

(124) Alessandro Stanziani, Bondage, pp.102,104.; يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧٢.
(125) Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.300.
(١٢٦) ول و ايريل ديورانت, المصدر السابق, ص٢٦.
(127) Richard Hellie, The economy, p.555.
(128) Ibid, pp.555-556.
(129) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, с.40.; О.Е. Богородская, собр. Соч, с.26.
(130) Richard Hellie, The economy, p.556.;. يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧٢
(131) Quoted by: Richard Hellie, The economy, p.556.; يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧٢.
(132) Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.300.
(133) Коллектив авторов, соч, С.66.
(134) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, С.46
(135) Richard Hellie, The economy, p.552.
(136) Alessandro Stanziani, Serfs, p.252.; Roger Bartlett, op. Cit, p.30.; Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, С.46.; Коллектив авторов, соч, СС.65-66.; يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٧٢.
(١٣٧) من الجدير بالذكر أن القنانة بالمعنى الدقيق للكلمة لم تكن تشمل الفلاحين الروس بأسرهم. وانما تم تطبيق مصطلح "القنانة" على فئة واحدة من الفلاحين، وضمن هذه الفئة على مجموعة فرعية واحدة، فلاحو الملاك النبلاء الاقطاعيين (the landlords' peasants) تلك الفئة التي أُطلق عليها (بوميشيتشي pomeshchich'i) أو كريبوستني كريستيان (krepostnye krest'iane). إن ما يميز هذه الأخير عن جميع الفئات الأخرى من الفئات الدنيا هو أنه يمكن شراؤها وبيعها، وأنهم كانوا تحت تصرف أسيادهم بشكل مطلق. لم تكن أي فئة أخرى من الفلاحين الروس عاجزة إلى هذا الحد. امتلكت الكنيسة الأرثوذكسية ما يسمى بفلاحي الأديرة، لكن حقوقها عليهم كانت أقل شمولاً، وعلى أي حال فقدتهم في عام ١٧٦٤. لقد أنشأ بطرس الأول فئة فلاحي الدولة (gosudarstvennye) أو الخزانة (kazennye) الذين كانوا يدارون من قبل موظفي الدولة، ولكن تم دفع مستحقاتهم مباشرة إلى الخزانة. وفي أيام بطرس الأول كانت هذه الفئة تؤلف حوالي ١٩% في المائة، ولكن بحلول عام ١٨٥٨ كانت تؤلف حوالي ٤٧% في المائة من فلاحي الإمبراطورية. وكانت المجموعة الأكثر عددًا من الفلاحين، باستثناء أقنان مالكي الأراضي، هي فلاحو الدولة أو الخزانة، وهي فئة مكونة من مجموعات فرعية عديدة. يسمي بعض المؤرخين هؤلاء الفلاحين "أقنان الدولة". ينظر للمزيد:.Roger Bartlett, op. Cit, pp.32-33
(138) Quoted by: Richard Hellie, The economy, p.546.
(١٣٩) يبيفانوف وفيدوسوف, المصدر السابق, ص١٦٠.
(140) Quoted by: Richard Hellie, The economy, p.546.
(141) Quoted by: Alessandro Stanziani, Bondage, p.104.
(142) Ш.М. Мунчаев, В.М. Устинов, соч, С.46.; Richard Hellie, The economy, p.557.; Ю. В. Хотина, А. С. Бочкарѐва, соч, С.16.; Коллектив авторов, соч, С.73.
(143) Richard Hellie, Migration in Early Modern Russia, p.302.
(144) Quoted by: Alessandro Stanziani, Bondage, p.105.
(145) Richard Hellie, The economy, p.557.

(146) Ibid, pp.556-557.

(١٤٧) غير تعداد عام ١٦٧٨ طريقة تقدير الضرائب. ففي السابق، كان الفلاحون يخضعون للضريبة على أساس كمية ونوعية الأرض التي يحرثونها. ولكن ذلك أدى إلى تناقص الاراضي الزراعية المحروثة, ولذلك قررت الحكومة فرض ضرائب على أساس عدد "الأسر". وكان متوسط حجم الأسرة أربعة أفراد. غير ان الروس سرعان ما توصلوا إلى طريقة "للتغلب" على جابي الضرائب, من خلال احتشاد ثلاثة أجيال في كوخ واحد.

Ibid, pp.557-558.; Steven Nafziger, Russian Serfdom, p.5.

(148) Steven Nafziger, Russian Serfdom, p.5

(149) Quoted by: Alessandro Stanziani, Bondage, p.105.

(150) T. K. Dennison, The Institutional Framework of Russian Serfdom, Cambridge 2011, p.251